مرصد مجالس المحافظات

التقرير الثاني لرصد اداء مجالس المحافظات
2013

للفترة من (2013/1/1) الى (2013/11/1)

مؤسسة أم اليتيم

صندوق الامم المتحدة
للديمقراطية

المحتويات

الموضوع	الصفحة
شكر وتقدير	4
تقديم	5
تحديات ومتغيرات السنة الثانية	6
الفصل الاول **تأثير الواقع السياسي على آداء مجالس المحافظات**	20 - 7
تأثير النظام الانتخابي على هيكلية مجالس المحافظات المنتخبة	8
أولاً: انعقاد جلسات مجالس المحافظات	10
تأثير حدث الانتخابات على انعقاد جلسات المجالس	13
عدد الجلسات وغيابات اعضاء المجالس	14
الاعضاء وعضوية لجان مجالس المحافظات	15
النساء في مجالس المحافظات الجديدة	20
استبانة اعضاء مجالس المحافظات	20
الفصل الثاني **انجازات مجالس المحافظات**	26 - 21
ثانياً : قدرة المجالس على اتخاذ القرارت	22
ثالثاً: اولويات مجالس المحافظات في مجال التخطيط والاتفاق	23
الفصل الثالث **رضا الناس عن آداء مجالس المحافظات**	32 - 27
هل تتغير قناعات الناس خلال سنة واحدة	28
رابعاً : وسائل التواصل وشفافية المجالس	29
التوصيات	32
المصادر	32

قائمة بالجداول

العنوان	الصفحة
جدول (1) عدد وطبيعة الكيانات المشكلة لمجالس محافظات المرصد بعد انتخابات 2013 مقارنة بالمجالس السابقة	9
جدول (2) الكتل واعداد عضائها الذين انسحبوا من الجلسة.	11
جدول (3) حضور وغياب اعضاء المجالس الخمس في الجلسة الاولى	12
جدول (4) المناصب التي تم التصويت عليها في الجلسة الاولى	13
جدور (5) تاريخ تعطيل ومباشرة انعقاد المجلس قبيل وبعدالانتخابات	13
جدول (6) عدد الجلسات المخطط لها حسب النظام الداخلي والكلية المتوقعة لكل محافظة	14
جدول (7)عدد جلسات المجالس ونسب حضور الاعضاء	15
جدول (8) اسماء وكيانات رئاسات وعضوية لجان المجلس	19 - 16
جدول (9) نتائج استبانة اعضاء مجالس المحافظات المستهدفة	20
جدول (10) معدل فقرات جدول اعمال المجالس والمنجز منها	22
جدول (11) عدد القرارات المتخذه ونسبة القرارات الخدمية	22
جدول (12) مشاريع القوانين التي ناقشها اوصوت عليها المجالس	23
جدول (13) مجموع تخصيصات المحافظات من موازنة 2012 ونسبة ماتم صرفه من تخصيصات تنمية الاقاليم والمحافظات	24
جدول (14) مجموع تخصيصات المحافظات من موازنة 2013 ونسبة ماتم صرفه من تخصيصات تنمية الاقاليم والمحافظات لغاية 2013/8/31	24
جدول (15)أولوية الخدمات في الخطة السنوية 2013 لمجالس المحافظات المشمولة بالرصد	25
جدول (16) وسائل تواصل مجالس المحافظات مع المواطنين	29
جدول (17) المواقع الاليكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي لمجالس المحافظات المشمولة بالرصد	30

قائمة بالاشكال

العنوان	الصفحة
(شكل 1) رضا الناس في المحافظات الست المشمولة بالرصد	28
(شكل 2) اسباب عدم رضا الناس في المحافظات المشمولة بالرصد	28

شـــكر وتقـديـر

مع دخول تجربة مرصد مجالس المحافظات عامها الثاني وارتفاع نسبة المهمات والتحديات لايسعنا الا ان نتقدم بجزيل الشكر والامتنان الى كل من مد يد العون وساهم في توفير المعلومات وسهل طريق الوصول اليها لأنجاز هذا التقرير ونخص منهم بالذكر مجالس المحافظات الست المشمولة بالرصد برؤسائها السابقين والحاليين لسعة صدورهم وتفهمهم لمهماتنا وتعاونهم الذي نأمل ان يستمر كعنوان للشفافية ، كما نتقدم بوافر الشكر الى لجنة كتابة الاوراق الخلفية لفصول هذا التقرير الاساتذه الافاضل ((الدكتور مهدي العلاق والاستاذ عادل اللامي والدكتور كريم حمزة))، ولايفوتنا ان نشكر لجنة قراءة التقرير لمساهمتهم في تقديم الملاحظات القيمة عليها وهم الاساتذة الافاضل ((الدكتورة وفاء المهداوي و القاضي قاسم العبودي والدكتور كامل القيم))،الشكر الجزيل الى منظمات المجتمع المدني المشاركة في المرصد ونخص منهم المنظمات المنسقة في المحافظات الست على جهودهم التي بذلوها في جمع بيانات هذا التقرير، وفي الختام يتقدم المرصد بالشكر الى صندوق الامم المتحدة للديمقراطية لدعمه مشروع المرصد تعزيزا لمسيرة الديمقراطية في العراق.

تقديم

سبق لمرصد مجالس المحافظات (بتشكيلته المتكونة من 21 منظمة مجتمع مدني)[1] في6 محافظات هي (بغداد ، بابل، النجف، واسط، ديالى ، كركوك) ان اصدر تقرير الرصد الاول((1)) في عام 2012من خلال مؤتمر تم تغطيته اعلاميا وحضره الامين العام لمجلس الوزراء الاستاذ علي العلاق واعضاء مجلس النواب ومجالس المحافظات ووكيل وزارة التخطيط وبعض المدراء العامون وعدد كبير من الاكاديميين واساتذة الجامعات ومنظمات المجتمع المدني فضلا عن ممثلي منظمات الامم المتحدة من هيئة الامم المتحدة للمرأة (UN-Woman) و برنامج الامم المتحدة الانمائي (UNDP).

وكان من ابرز مخرجاته :

1. تأكيد المرصد والامين العام لمجلس الوزراء من خلال كلمته بأن تقرير رصد اداء مجالس المحافظات عملا رائدا وانه الاول من نوعه في العراق حيث لم يسبق ان اطلقت اي جهة حكومية او غير حكومية تقريرا مماثلا لمراقبة اداء المجالس يستهدف تقييم تجربة اللامركزية وتحسين الاداء وتقديم الخدمات وصولا الى رضا جماهير المحافظات .
2. الأشادة بمهنية التقرير واهمية مؤشراته الرصدية وبكونه يتميز بأستشارة الكفاءات العلمية والاكاديميين واساتذة الجامعات فضلا عن اعتباره نقطة مضيئة في مسيرة العمل المدني في العراق ومعبرا عن نمط جديد من التشاركية مابين منظمات الرصد.
3. القاء الضوء على قصص النجاح واهم التحديات والصعوبات التي واجهت المنظمات الشريكة في عمل المرصد من خلال جلسة حوار متبادل بين اعضاء مجالس المحافظات و ممثلي منظمات المرصد.
4. تثبيت عددا من التوصيات المهمة نوجزها بالآتي :-

1- استمرار عملية رصد مجالس المحافظات الجديدة لدورة كاملة واصدار التقارير السنويه حول ادائها مما يبين التغير في المؤشرات سلباً او ايجاباً ويعكس صورة واضحة وواقعية عن اداء المجالس، وتوسيع التجربة لتشمل مجاميع الرصد من منظمات المجتمع المدني في محافظات اخرى.

2- من اجل اداء افضل لمجالس المحافظات نوصي بأجراء تقييم لمجالس الاقضية والنواحي التي تشكل الحلقة الأهم لإرتباطها بحاجات المواطنين كما نوصي بالاسراع في اجراء انتخابات تلك المجالس لرفدها بدماء جديدة ولتواكب عمل مجالس المحافظات.

3- تفعيل دور المشاركة الجماهيرية في صناعة القرار في المحافظة وايجاد الآليات لذلك بتشكيل لجنة من منظمات المجتمع المدني لدعم التواصل بين المواطنين والادارات المحلية (مجالس وحكومات).

4- من أجل تعزيز الشفافية والنزاهة في عمل مجالس المحافظات لابد ان تكون عملية المراقبة والرصد معززة بأجراءات قانونية متضمنة الدعاوى القضائية.

5- إيجاد آلية يصادق عليها في الأنظمة الداخلية للتعاون والتنسيق مابين مجالس المحافظات ومنظمات المجتمع المدني لتذليل معوقات التواصل المطلوب لرفد وتحسين أداء وعمل المجالس وفق الصلاحيات الممنوحة لها في الدستور.

6- تجديد المصادقة على مذكرات التفاهم التي تم إبرامها مع منظمات المرصد من قبل المجالس المنتخبة الجديدة مع تثبيت فقره تؤكدعلى حق الحصول على المعلومات والبيانات لإغراض عمليات رصد أداء المجالس .

7- تزويد مجالس محافظات العراق كافة بنتائج مقررات المؤتمر لما في ذلك من إنعكاس إيجابي على التعاون المأمول بين منظمات المجتمع المدني والمجالس في المرحلة القادمة.

[1] المنظمات الشريكة حسب المحافظات :

بغداد(مؤسسة أم اليتيم، منظمة المنقذ لحقوق الانسان، مؤسسة نبض العراق للاغاثة والتنمية، منظمة الوركاء، مؤسسة ابن سينا الشاملة، المركز العراقي للنشاطات الانسانية) بابل(مركز نيسابا للبحوث والدراسات، منظمة بنت الرافدين، مركز المرأة لمراقبة وتطوير الأداء الاعلامي) النجف(منظمة عراق الغد الإنسانية الثقافية، مركز المرأة الثقافي الخيري، مؤسسة الشمس المستقلة) ديالى(مؤسسة النور الجامعة، منظمة سحاب الخير الإنسانية، مركز إيلاف للدراسات والشؤون الإجتماعية)واسط(منظمة حقوق الإنسان في واسط، جمعية الانبثاق للتنمية والتطوير الاقتصادي، جمعية حماية البيئة العراقية) كركوك(معهد كركوك لدراسات حقوق الانسان، ملتقى كركوك بيتنا لحقوق الانسان، المعهد العراقي لحقوق الانسان).

تحديات ومتغيرات السنة الثانية من رصد مجالس المحافظات

شهدت السنة الثانية لرصد مجالس المحافظات المستهدفة تحديا مهما وهو حدوث انتخابات مجالس المحافظات في (20 نيسان 2013) وتغير المجالس وتعطيل اعمالها لفترة زمنية سيبينها التقرير لاحقا ، وقد كان على المرصد ان يعيد آليات التعريف بعمله وعرض مذكرة التفاهم وبناء علاقات مع مجالس المحافظات المنتخبة حديثا ورصد اهم السياسات التي تغيرت في كل مجلس فضلا عن دراسة الهيكلية الجديدة وتحليل تأثيرها على اداء المجلس، وقد تم مصادقة المجالس الجديدة على مذكرة التفاهم المبرمة بين المجالس ومنظمات المرصد.

كما واجه المرصد صعوبة في الحصول على المعلومات من محافظة ديالى لعدة اسباب اهمها الاخفاق المستمر في انعقاد المجلس مما سبب صعوبة وصول ممثل المرصد في المحافظة الى المعلومات وقد انعكس ذلك على نقص واضح في بيانات مجلس ديالى بالمقارنة مع المحافظات الاخرى.

ركز التقريرالثاني لرصد اداء مجالس المحافظات بتحليل ومناقشة المحاور المختلفة في ثلاثة فصول هي :-

1. تأثير الواقع السياسي على اداء مجالس المحافظات
2. انجازات مجالس المحافظات
3. رضا الناس عن اداء مجالس المحافظات

اما **المؤشرات** (أشير اليها باللون الاحمر في متن التقرير) التي رصدها التقرير فهي :-

1- انعقاد جلسات المجالس
2- قدرة المجالس على اتخاذ القرارات
3- أولويات مجالس المحافظات في مجال التخطيط والانفاق
4- وسائل التواصل وشفافية المجالس

لجنة كتابة خلفيات فصول التقرير

1- الاستاذ عادل اللامي (خبير قانوني والرئيس الاسبق للمفوضية العليا للانتخابات) – الفصل الاول.
2- الدكتور مهدي العلاق (وكيل وزارة التخطيط ورئيس الجهاز المركزي للاحصاء)- الفصل الثاني.
3- الدكتوركريم حمزة (اكاديمي مختص في علم الاجتماع) – الفصل الثالث.
4- تولت مؤسسة ام اليتيم المراجعة الشاملة للتقرير في حين كان للمنظمات الشريكة في المرصد الدور الاساسي في جمع البيانات التي ساهمت في تحديد مؤشرات تقرير الرصد.

لجنة قراءة التقرير

1- الدكتورة وفاء المهداوي (باحثة واكاديمية في علوم الاقتصاد –الجامعة المستنصرية)
2- القاضي قاسم العبودي (مدير مركز الشرق الاوسط للدراسات القانونية والمدير السابق للأدارة الانتخابية في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات)
3- الدكتور كامل القيم (الاكاديمي الباحث ومدير مركز حمورابي للدراسات والابحاث)

سيكون للمصادر ترقيما في متن التقرير داخل اقواس مزدوجة (( )) تمييزا لها عن الارقام الاخرى داخل اقواس مفردة ( )

الفصل الاول

تأثير الواقع السياسي على اداء مجالس المحافظات

تأثير النظام الانتخابي على هيكلية مجالس المحافظات المنتخبة

يعتقد البعض ان نتائج انتخابات مجالس المحافظات 2013 التي اتبعت طريقة سانت ليغو لتوزيع المقاعد اكثر ايجابية مقارنة بنتائج الدورة السابقة وذلك بسبب توسع حجم المشاركة السياسية في عضوية المجالس الحالية وهذا من شأنه زيادة وتقوية قوى المعارضة داخل المجلس ما يؤدي بالنتيجة الى تحسين اداء الحكومة المحلية ، ففي الدورات السابقة كانت الاغلبية لحزب واحد او حزبين يأتلفان ويشكلان الحكومة المحلية وتبقى الاغلبية التمثيلية في مجلس المحافظة من هذين الحزبين وهذا بدوره يؤدي الى ضعف رقابة مجلس المحافظة على اداء المحافظ والحكومة المحلية بسبب المحابات لكونهم من أئتلاف واحد.

فيما يرى آخرون ان نظام سانت ليغو انتج حجوما اكبر للمعارضة في المجالس المحلية المنتخبة مما ادى الى تأخير تشكيل مجلس المحافظة التي تنتظر تنفيذ الخدمات وحلولا لأزمات يومية بتوفير مياه الشرب ونظافة الاحياء واكساء الشوارع وتبليطها ، وهذا قد ادى الى ان تتجاوز معظم مجالس المحافظات السقف الذي حدده قانون المحافظات غير المنتظمة باقليم رقم 21 لسنة 2008 كما سنأتي على ذلك لاحقا.

وقد لايعد البعض هذا التأخر في الاتفاق ظاهرة سلبية بل يعدها حالة صحية ناجمة عن الاختلاف في الآراء والبرامج وستؤدي الى احداث التغيير الذي قد يساعد على تحسين اداء مجلس المحافظة ، وعليه يمكن اجراء تعديلات على قانون المحافظات لتلافي مخالفة التوقيتات الزمنية للقانون الواردة في المواد (7،20) من القانون والتي تتضمن انتخاب المناصب الاساسية في الحكومة المحلية . فضلا عن استحداث فقرة قانونية بعد المواد اعلاه من القانون المذكور تنص على **(اعتبار مجلس المحافظة او المجالس المحلية منحلة بحكم القانون في حال تجاوزت التوقيتات المحددة لانتخاب المحافظ ونوابه ورئيس المجلس ونائبه، على ان يحدد المحافظ موعدا لاعادة الانتخابات في المحافظة خلال فترة لا تتجاوز 30 يوماً من تاريخ حلها)** وبذلك نضع نهايات محددة للقوانين وليست نهايات سائبة تخضع للمساومات السياسية.

كذلك فأن توسيع مشاركة احزاب ذات توجهات متنوعة سوف يؤدي الى الحد من محاولات بعض الاحزاب "القابضة" لتأبيد الامساك بزمام حكم الحكومات ما ينتج عنه تفشي ظواهر سلبية مثل الفساد الاداري المتمثل بالمحسوبية والمنسوبية والولائية الحزبية على حساب الكفاءة والمهنية والاستحقاق العادل للكوادر الوظيفية اضافة الى الحد من ظواهر الفساد المالي وضعف الاداء الخدمي وتقييد الحريات وغيرها.

ويبين الجدول (1) ادناه تأثير نظام سانت ليغو لتوزيع المقاعد الذي استخدم في انتخابات 2013في توسيع المشاركة وطبيعة الخارطة السياسية لمجالس المحافظات الحالية المشمولة بالرصد مقارنة بالخارطة السابقة حيث شارك (17) كيان في بغداد بتشكيل مجلس المحافظة في حين تشكل المجلس السابق بمشاركة (7) كيانات فقط وكانت الاغلبية المطلقة التي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات والتصويت للمناصب المهمة لكيان واحد فقط ، في حين تشكل مجلس واسط المتكون من (28) عضو من (10) كيانات حسب طريقة سانت ليغو ، وكانت قد بلغت عدد الكيانات المكونة لمجلس واسط السابق (5) كيانات فقط.

جدول (١) عدد وطبيعة الكيانات المشكلة لمجالس محافظات المرصد بعد انتخابات ٢٠١٣ مقارنة بالمجالس السابقة

المحافظة	انتخابات ٢٠٠٩		انتخابات ٢٠١٣	
	الكيان الفائز	عدد المقاعد	الكيان الفائز	عدد المقاعد
بغداد	ائتلاف دولة القانون	٢٨	ائتلاف دولة القانون	٢٠
	جبهة التوافق	٧	كتلة متحدون	٧
	تيار الاحرار المستقل	٥	ائتلاف المواطن	٦
	القائمة العراقية الوطنية	٥	ائتلاف الاحرار	٥
	تجمع المشروع الوطني العراقي	٤	ائتلاف العراقية الوطني الموحد	٣
	قائمة شهيد المحراب	٣	العراقية العربية	٣
	تيار الاصلاح الوطني	٣	تيار النخب الوطنية المستقلة	٣
			كتلة دولة المواطنة	٢
			قائمةعراق الخير والعطاء	١
			حزب الدعوة تنظيم الداخل	١
			تحالف العدالة والديمقراطية العراقي	١
			تجمع الشراكة الوطنية	١
			ائتلاف العراقية الحرة	١
			قائمة تركمان بغداد	١
			قائمة التآخي للكورد الفيليين	١
			ائتلاف التجمع الكلداني السرياني الآشوري	١
			المرشح المنفرد رعد جبار صالح	١
المجموع		٥٥		٥٨
بابل	ائتلاف دولة القانون	٨	ائتلاف دولة القانون	٨
	قائمة شهيد المحراب	٥	ائتلاف المواطن	٧
	تيار الاحرار المستقل	٣	تجمع كفاءات العراق المستقل	٤
	تيار الاصلاح الوطني	٣	ائتلاف الاحرار	٣
	المفوضية العراقية لمنظمات المجتمع المدني المستقلة	٣	تحالف بابل المدني	٢
	جمعية العدالة المستقلة	٣	دعاة العراق لدعم الدولة	١
	القائمة العراقية	٣	ائتلاف العراقية الوطني الموحد	١
	كتلة الانصار المستقلة	٢	ائتلاف العراق الوطني	١
			عراقية بابل	١
			تجمع الشراكة الوطنية	١
			ائتلاف الامين	١
			حزب العوة تنظيم الداخل	١
المجموع		٣٠		٣١
النجف	ائتلاف دولة القانون	٧	قائمة الوفاء للنجف	٩
	قائمة شهيد المحراب	٧	ائتلاف المواطن	٦
	تيار الاحرارالمستقل	٦	ائتلاف دولة القانون	٥

المحافظة	انتخابات ٢٠٠٩		انتخابات ٢٠١٣	
	الكيان الفائز	عدد المقاعد	الكيان الفائز	عدد المقاعد
	الوفاء للنجف	٤	ائتلاف الاحرار	٣
	تيار الاصلاح	٣	تيار الدولة العادلة	٢
	اتحاد النجف المستقل	١	حزب الدعوة تنظيم الداخل	١
			ائتلاف محافظة النجف للتغيير	١
			تجمع الشراكة الوطنية	١
			تجمع النهضة والبناء	١
المجموع		٢٨		٢٩
واسط	ائتلاف دولة القانون	١٣	ائتلاف دولة القانون	٧
	قائمة شهيد المحراب	٦	كتلة المواطن	٧
	تيار الاحرار المستقل	٣	كتلة الاحرار	٥
	القائمة العراقية	٣	دولة العدالة الاجتماعية	٢
	الحزب الدستوري العراقي	٣	تجمع الايادي المخلصة	٢
			قائمة عراق الخير والعطاء	١
			ائتلاف العراقية الوطني الموحد	١
			تيار الدولة العادلة	١
			التحالف المدني الديمقراطي في واسط	١
			قائمة التآخي للكورد الفيليين	١
المجموع		٢٨		٢٨
ديالى	جبهة التوافق العراقي	٩	تحالف ديالى الوطني	١٢
	تجمع المشروع الوطني العراقي	٦	ائتلاف العراقية ديالى	١٠
	التحالف الكردستاني	٦	قائمة التآخي والتعايش	٣
	القائمة الوطنية العراقية	٣	ائتلاف العراقية الوطنية الموحدة	٢
	ائتلاف دولة القانون	٢	عازمون على البناء	١
	ائتلاف ديالى الوطني	٢	ائتلاف ديالى الجديد	١
	تيار الاصلاح	١		
المجموع		٢٩		٢٩

وقد أظهر الجدول (1) اعلاه ان حجم التغيير ليس في عدد ونوع الكيانات المشاركة فقط وانما فيما حصل من انخفاض كبير في عدد المقاعد التي حصلت عليها الكيانات الكبيرة حيث تم تحولها الى كيانات اخرى جديدة ستفضي الى تحالفات جديدة لتنضم الى قافلة خدمة مواطني المحافظات .

أولا : انعقاد جلسات مجالس المحافظات

انعقاد الجلسة الاولى لمجالس محافظات المرصد

راقب المرصد احداث الجلسة الاولى للمجالس الجديدة في المحافظات (بغداد ، بابل، ديالى ، النجف ، واسط) (محافظة كركوك تأجلت انتخاباتها لحين اصدار قانون انتخابات خاص بها) وقد سجل عدد من الملاحظات ندرجها ادناه :-

1- **مخالفة القانون** :- تم خرق المادة (7 / اولا) من قانون المحافظات رقم (21) لسنة 2008 التي تنص على **((انتخاب رئيس المجلس ونائبه بالاغلبية المطلقة لعدد اعضاء المجلس في اول جلسة يعقدها المجلس يدعو لها المحافظ خلال خمسة عشر يوما من تاريخ المصادقة على نتائج الانتخابات وتنعقد الجلسة برئاسة اكبر الاعضاء سنا))** حيث صادقت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات على نتائج انتخابات مجالس المحافظات في يوم الاربعاء الموافق 29 أيار ، في حين كان موعد الجلسة الاولى للمحافظات الخمسة المشمولة بالرصد كالآتي :-

المحافظة	تاريخ الجلسة الاولى	الفرق عن تاريخ المصادقة
بغداد	6/15	17 يوم (2يوم)
بابل	6/15	17 يوم (2يوم)
واسط	6/16	18 يوم (3 يوم)
ديالى	6/19	19 يوم (4 يوم)
النجف	6/13	15 يوم (----)
كركوك		

كما خرقت نفس المادة اعلاه من القانون في الجلسة الاولى لمحافظة ديالى التي تركت منصب نائب رئيس المجلس شاغرا في الوقت الذي حددت فيه المادة ان يتم انتخاب كل من رئيس المجلس ونائبه في الجلسة الاولى حصرا .

وفي الوقت الذي سكت قانون المحافظات عن الاجراءات المتخذه في حالة مخالفة المادة السابعة اعلاه ، فأن المرصد يلفت الانتباه الى ان مخالفة القوانين والتجاوز على توقيتاتها وضوابطها لم يعد سابقة فقد رصد المجتمع المدني خرق التوقيتات والقوانين مرات عدة مما يتنافى مع سيادة القانون الذي نسعى لتحقيقه.

ويعد هذا الخرق للتوقيتات المحددة بالقانون واحد من الادلة على ان الاتفاق بين الكيانات الفائزة كان صعبا وفي بعض الاحيان كما سيرد ادناه لم يحصل اتفاق وانما مغالبة وربما يكون ذلك احد اسباب خلافات مستقبلية تحصد المحافظات عواقبها من قلة الخدمات بسبب تلكؤ تنفيذ المشاريع الخدمية وسينعكس بشكل او بآخر على اداء المجلس وثقة المواطن به

2- **حضور منظمات المرصد للجلسة**:- تباينت مواقف مجالس المحافظات التي يراقبها المرصد من حضور منظمات المرصد في الجلسة الاولى ففي الوقت الذي لم يسمح مجلس بغداد لممثل المرصد بحضور الجلسة حيث تم منعه من الدخول الى مبنى مجلس محافظة بغداد من قبل استعلامات المجلس التي بينت انه لم يسمح بالحضور الا للاعلام ، ويحدث هذا برغم ان منظمات المرصد لديها مذكرة تفاهم تلزم المجلس بالسماح بحضور الجلسات وان هناك آليه متبعة لدعوة المرصد تم خرقها في الجلسة الاولى .

اما مجلس محافظة النجف فقد باغت منظمات الرصد بعقد الجلسة بشكل مفاجيء دون الاعلان المسبق او ابلاغ منظمات المرصد في النجف التي سبق ان ابرمت مذكرة تفاهم مع المجلس تلزم بحضور المرصد كافة جلساته ، في حين حضر المرصد في الجلسة الاولى لمحافظة بابل وديالى وواسط .

3- **جلسة بدون تحقق النصاب** :- رصد ممثل المرصد في ديالى عقد جلسة في 13 حزيران بحضور 14 عضو من اصل 29 عضو من اعضاء مجلس ديالى (48%) حيث قام رئيس محكمة استئناف ديالى بدعوة الاعضاء الحاضرين لتلاوة اليمين القانونية. وقد سجل ممثل المرصد تحفظه بضرورة الاستفسار من المحكمة الاتحادية حول جواز اداء اليمين بعدم اكتمال النصاب لكون الجلسة غير رسمية، الا ان رئيس محكمة الاستئناف أشار الى صحة قراره . ومن المتوقع ان هذا الاجراء جاء لتفادي التأخر في عقد الجلسة الاولى واعتبار ان يوم (13) حزيران هو اليوم الخامس عشر بعد المصادقة اي اليوم الاخير، هذا من جانب وقد غاب عن المجلس ان الجلسة الاولى قد تم تعريفها في القانون بأنها الجلسة التي يتم فيها انتخاب رئيس المجلس ونائبه ولم يتم الاشارة الى تلاوة اليمين القانونية للأعضاء او رئيس المجلس في حين حدد القانون تلاوة اليمين للمحافظ ونائبيه فقط حسب المادة (29) .

ورصد المرصد جملة من الممارسات في الجلسة الاولى قد تصبح من معوقات عمل المجلس مستقبلا وسبب من اسباب ضعف الاداء وهي:-

1- **انتخاب الحزمة المتكاملة** :- نص قانون المحافظات في المادة 7/سابعا-1 على **(انتخاب المحافظ ونائبيه بالاغلبية المطلقة لعدد اعضاء المجلس في مدة اقصاها ثلاثون يوما من تاريخ انعقاد اول جلسه له)**

هذا يعني انه يجب ان تنعقد الجلسة الاولى لانتخاب رئيس المجلس ونائبه ثم يتم بعدها في جلسات لاحقة انتخاب المحافظ ونائبيه وان هناك متسع من الوقت للتفاوض والاتفاق الا ان اسلوب الحزمة الجاهزة للتصويت والتي بنيت على الاتفاق السياسي والصفقات الجاهزة بين الكتل الفائزة كانت وراء تفويت الفرصة التي منحها القانون لأختيار الطاقم التنفيذي في المحافظة بمزيد من التروي والاتفاق داخل المجلس ، يؤكد المرصد على ان التصويت بحزمة واحدة في هذه الانتخابات شهد مفاجئات غير محسوبه سببها انتهاز الفرص والتعجل بعقد الصفقات التي ستظهر تبعاتها لاحقا ، نأمل ان لايحصد المواطن تداعياتها بضعف التنسيق بين لجان المجلس مما ينعكس على تردي الخدمات وتأخر وصولها .

2- **الانسحاب الجماعي** :- شهدت جلسات المجالس المشمولة بالرصد انسحابا جماعيا لكتل كبيره من الجلسة الاولى لرفضهم التصويت او لكونهم لم يتفقوا على المناصب وربما لأعتقادهم ان انسحابهم سيخل بالنصاب، وفي جميع الاحوال فأنهم وان كانوا كتل كبيره الا انهم لم يتمكنوا من تحقيق الاغلبية المطلوبه للتصويت على المناصب الرئيسية في المجلس .
يبين الجدول ادناه الكتل واعداد اعضائها الذين انسحبوا من الجلسة

جدول (2) الكتل واعداد عضائها الذين انسحبوا من الجلسة.

المحافظة	عدد الاعضاء الكلي	عدد الاعضاء المنسحبين	الكتل المنسحبة
بغداد	58	25	ائتلاف دولة القانون وكيانات اخرى
بابل	31	14	ائتلاف المواطن، كتلة الأحرار ، العراقية الوطني الموحد، العراق وطني، تجمع الشراكة الوطنية،عراقية بابل.
واسط	28	0	0
النجف	29	0	0
ديالى	29	11	التحالف الوطني، ائتلاف ديالى الجديد، التحالف الكردستاني.
كركوك			

يعتقد المرصد ان الانسحاب الجماعي موقفا سياسيا بأمتياز موجها من القيادات السياسية للاعضاء ورسالة خاطئة موجهة الى جمهور الناخبين بتخلي ممثليهم في مواقف اتخاذ القرار الصعب الخاص بالمحافظة عنهم وعدم اصرارهم على الدفاع من اجل التوصل الى نتائج افضل ، كما بين هذا الموقف ضعف التفاوض وانسداد قنواته بين اعضاء الكتله الواحدة ومابين الكتل الاخرى . يعتقد المرصد ان حضور الاعضاء بدل انسحابهم وامتناعهم عن التصويت داخل جلسة انتخاب المناصب كان سينعكس انعكاسا ايجابيا على الناخب وسيعزز مواقف الاعضاء الممتنعين عن التصويت وكتلهم وسيبين مدى حرصهم على العمل في اصعب الظروف واضعفها انسجاما وقدرتهم على تثبيت مواقفهم

3- **التسويات العابرة للمحافظة**:- شهدت محافظة واسط في الجلسة الاولى نقاشا بين الاعضاء لم يفضي الى اتفاق مما ادى الى رفع الجلسة الى اشعار آخر ، وقد كانت الاتصالات جارية ، وفي تمام الساعة 11:30 تناقلت اخبار عن تسوية الامور العالقة في محافظة الناصرية واختيار المحافظ ورئيس المجلس من كتلة دولة القانون مما يفسح المجال لتقاسم المناصب في واسط بين كتلتي الاحرار والمواطن ، وقد لاحظ المرصد الاسراع بعقد اجتماع ثنائي بين الاحرار والمواطن دون دعوة اعضاء باقي الكتل لعقد اتفاقيات ثنائية وجمع الاعداد الكافية لتحقيق النصاب والتصويت وقد انضم اليهم 3 اعضاء من الكتل الصغيرة الفائزة تحقق النصاب وتم الترشيح والتصويت على منصبي رئيس المجلس والمحافظ ، وقد قام اعضاء دولة القانون بمقاطعتهم وحدثت حالة من الاستياء والشجار فيما بين الاعضاء وتعالت اصواتهم وتبادلوا الشتائم وتهجم بعضهم على البعض الآخر في مشهد لاحضاري يؤسف له تناقلته الانباء وصورته القنوات الفضائية . وقد كان المرصد متابعا لمشهد اختيار المناصب في تلك المحافظات ويؤكد على ان السبب في تأخر انعقاد الجلسة الاولى هو تأخر التسويات مابين المحافظات دون مراعاة لخصوصية المحافظة ومصلحة مواطنيها مما يعد انتهاكا لحق الناخب الذي كان يأمل احداث التغيير من خلال مشاركته في الانتخابات ومما قد يسبب ارتفاع نسبة العزوف عن التصويت في اي انتخابات قادمة.
ونبين ادناه جدول (3) بطبيعة حضور اعضاء المجالس المشمولة بالرصد في الجلسة الاولى

جدول (٣) حضور وغياب اعضاء المجالس الخمس في الجلسة الاولى

المحافظة	عدد الحضور	تاريخ انعقاد الجلسة	اعضاء الكيانات الحاضرين		اعضاء الكيانات الغائبين
بابل	١٧ من اصل ٣١ عضو (٥٤%)	٦/١٥ ٥:٠٠ مساءا	(٨) عضو كتلة أئتلاف دولة القانون (٤) تحالف بابل المدني (٢) حزب الدعوة (١) تنظيم العراق (١) ائتلاف الأمين (١) دعاة العراق لدعم الدولة		(١٤) عضو يمثلون: (٧) أئتلاف المواطن (٣) كتلة الأحرار (١) العراقية الوطني الموحد (١) العراق وطني (١) تجمع الشراكة الوطنية (١) عراقية بابل
بغداد	٣١ من اصل ٥٨ عضو (٥٣%)	٦/١٥ ١١:٠٠ صباحا	-ائتلاف دولة القانون -كتلة متحدون -كتلة الاحرار -كتلة المواطن -العراقية الموحدة -عراق الخير والعطاء -كلنا بغداد -حزب الدعوة (تنظيم الداخل)		- ٢ عضو غياب عادي -انسحاب اعضاء (ائتلاف دولة القانون)
واسط	٢٨ الحضور في الجلسة المفتوحة ، ١٩من اصل ٢٨ عضو (٦٧%) الحضور في جلسة التصويت	٦/١٦ ١٠:٠٠ صباحا صباحا (جلسة مفتوحة الى ١١:٣٠) جلسة التصويت	(٧) كتلة المواطن (٥) الأحرار (١) الايادي المخلصة (١) دولة العدالة الاجتماعية (١) قائمة الخير والعطاء	(١) ائتلاف العراقية الموحد (١) تيار الدولة العادلة (١) التحالف المدني الديمقراطي (١) كتلة الكورد الفيلية	(٧) عضو ائتلاف دولة القانون (١) عضو الايادي المخلصة (١) عضو دولة العدالة الاجتماعية.
النجف	٢٩	٦/١٣ ١٠:٣٠ صباحا	(٧) قائمة الوفاء (٦) كتلة المواطن (٦) ائتلاف دولة القانون (٤) كتلة الاحرار (٢) تيار الدولة العادلة	(١) تيار الاصلاح (١) كتلة البناء والجهاد (١) كتلة التغيير (١) حزب الدعوة تنظيم الداخل	لايوجد
ديالى	١٨ عضو من أصل ٢٩	٦/١٩ بعد الظهر	(١٠) القائمة العراقية (٢) عراقية ديالى (١) عازمون على البناء (٢) التحالف الكردستاني (٣) التيار الصدري		(٩) عضو التحالف الوطني – يمثلون التيار الصدري (١) عضو ائتلاف ديالى الجديد (١) عضو التحالف الكردستاني

كما يبين الجدول (4) ادناه طبيعة التحالفات التي ادت الى التصويت على المناصب الرئيسية في المجالس، وجدير بالذكر ان هناك اكثر من محافظة اخفقت فيها الكتلة الحاصلة على العدد الاكبر من المقاعد في الحصول على اي من المناصب الرئيسية بسبب تشكل تحالفات جديدة وفشل تلك الكتل في جمع الاصوات الكافية لتنال استحقاقها من المناصب وتمثل ذلك بمجلس محافظة بغداد وديالى على سبيل المثال اذ مازالت القوائم الكبيرة التي خسرت المناصب الكبيرة معترضه على النتائج ومازالت تلك المجالس لم تنتظم في عملها فضلا عن اعتراضها لدى المحكمة الاتحادية وأقرار المحكمة في ديالى على اعادة الجلسة الاولى بما فيها اعادة انتخاب والتصويت على المناصب الرئيسية.

جدول (4) المناصب التي تم التصويت عليها في الجلسة الاولى

المحافظة	المناصب	القوائم
بابل	رعد حمزة علوان – رئيس مجلس محافظة	تجمع كفاءات العراق
	عقيل جبار حمزة – نائب رئيس المجلس	تحالف بابل المدني (الحزب الشيوعي)
	صادق مدلول محمد – محافظ بابل	ائتلاف دولة القانون
	وسام نصار سعود – نائب أول لمحافظ بابل	خارج اعضاء المجلس الفائزين
	قاسم الزاملي – نائب ثاني لمحافظ بابل	
بغداد	رياض العضاض – رئيس مجلس محافظة	كتلة متحدون
	شيماء جعفر – نائب رئيس المجلس	كتلة عراق الخير والعطاء
	علي محسن التميمي – محافظ بغداد	كتلة الاحرار (تحالف من أجل بغداد)
	جاسم موحان – نائب أول لمحافظ بغداد	كتلة المواطن
	كريم خلف حسين – نائب اداري لمحافظ بغداد	كتلة العراقية العربية
واسط	مازن كندوح الموسوي – رئيس مجلس محافظة	كتلة الأحرار
	تركي خلف – نائب رئيس المجلس	كتلة الأيادي المخلصة
	محمد عبدالرضا طلال – محافظ واسط	كتلة المواطن-المجلس الأعلى الأسلامي
	عادل الزركاني – نائب محافظ واسط	الكتلة الصدرية
	تم ترك منصب النائب الثاني لمحافظ واسط فارغا	
نجف	عدنان الزرفي – محافظ النجف	قائمة الوفاء
	عباس العلياوي – نائب أول للمحافظ	كتلة دولة القانون
	طلال بلال – نائب ثاني للمحافظ	كتلة البناء والجهاد
	خضير الجبوري – رئيس مجلس محافظة النجف	تيار الدولة العادلة
	لؤي الياسري – نائب رئيس مجلس محافظة	قائمة دولة القانون
ديالى	محمد جواد جرمط – رئيس مجلس محافظة ديالى	التيار الصدري
	عمر الحميري – محافظ ديالى	القائمة العراقية
	عبد الكريم زنكنة – نائب المحافظ	التحالف الكردستاني
	ترك منصب نائب رئيس مجلس المحافظة والنائب الثاني للمحافظ فارغا	

تأثير حدث الانتخابات على انعقاد جلسات المجالس

راقب المرصد أداء مجالس المحافظات المشمولة بالرصد في فترة ماقبل انتخابات مجالس المحافظات ومابعدها من اجل تحديد تأثير حدث الانتخابات على انعقاد المجلس،حيث قرر مجلس الوزراء في جلسته الاعتيادية برقم (47) في 30 تشرين الاول 2012 ان يكون تاريخ انتخابات مجالس المحافظات في العشرين من نيسان 2013 ، وكان قانون المحافظات التي لم تنتظم في اقليم (21) لسنة 2008 قد بين من خلال المادة (21- ثانيا) بأن عمل المجلس يبقى مستمرا و(ينتهي عمل المجلس من تاريخ انعقاد اول جلسة للمجلس المنتخب الجديد) ولم يبين القانون او اي وثيقة رسمية اخرى ان المجلس سيعمل لتصريف الاعمال لحين استلام السلطة من قبل المجلس المنتخب الجديد، وهذا يعني ان المجالس ستبقى لتعمل بكامل صلاحياتها لفسح المجال للحكومة المحلية ان تستمر بتقديم الخدمات وادارة شؤون المحافظة دون احداث اي تقصير في ذلك بسبب عمليات تداول السلطة بين المجلسين الحالي والجديد . يبين الجدول ادناه تاريخ توقف المجالس السابقة قبل الانتخابات وانعقاد جلسات المجالس المنتخبة الجديدة المستهدفة بالرصد في المحافظات الخمس (محافظة كركوك لم تنتخب) بعد الانتخابات والفترة الزمنية التي تعطل فيها المجلس عن العمل كليا في كل محافظة.

جدور (5) تاريخ تعطيل ومباشرة انعقاد المجلس قبيل وبعد الانتخابات

المحافظة	تاريخ توقف جلسات المجلس السابق	تاريخ انعقاد جلسات المجلس الجديد	عدد ايام تعطيل المجلس
بغداد	2013/4/15	2013/6/15	60 يوم
بابل	2013/4/12	2013/6/15	63 يوم
واسط	2013/4/10	2013/6/16	66 يوم
النجف	2013/4/11	2013/6/13	62 يوم
ديالى	2013/2/12	2013/6/19	131 يوم

اذ يبين الجدول ان المجالس السابقة عطلت جلساتها في الفترة القريبة من الانتخابات وانها لم تباشر عملها بعد الانتخابات مما ولد فراغا وتعد تلك الفترة وماحدث خلالها من الاحداث المهمة لتقييم اداء المجلسين السابق والحالي مؤشرا لضعف الاداء في مراحل تداول السلطة بين المجالس المنتخبة بالرغم من وضوح تلك المراحل في الدستور وقانون المحافظات فقد تعطلت مجالس (بغداد وبابل والنجف وواسط) مايقارب الشهرين . وربما يقول قائل ان العبرة ليس بأنعقاد الجلسات بل بحضور عضو المجلس في مواقع العمل ومتابعة ومراقبة انجاز المحافظة لمشاريع الاعمار، الا ان للمجلس ادواراً مهمة في المصادقة على موازنة المحافظة وخطة مشاريع اعمار المحافظة وفي حالة عدم انعقاد جلسات المجلس سيتعطل انجاز تلك المهمات وخاصة ان عدم انعقاد المجالس لم يكن قرارا متخذا، ولكنه كان نتيجة عدم التزام الاعضاء وضعف المراقبة والمحاسبة على المجلس مما أدى الى فشل عدد من المجالس في التصويت على موازنة المحافظة كما هو الحال في مجلس محافظة بغداد (على سبيل المثال) الذي فشل في التصويت على موازنة 2013 للمحافظة في جلسته بتاريخ (18 نيسان 2013) بسبب غياب 27 عضوا منشغلين في حملاتهم الانتخابية و6 اعضاء آخرين يتمتعون بأجازة مرضية وبهذا فقد تعطل النصاب مما منع انعقاد جلسة التصويت . فيما اعتبر مجلس بابل جلسته مفتوحة من تاريخ (4/12) المبين اعلاه وصادق على الموازنة في جلسته المفتوحة بتاريخ 24 /4 اي بعد الانتخابات بـ 4 ايام ومن المعلوم ان الجلسة المفتوحة تضمن تحقق النصاب بتاريخ انعقادها الاول ويمكن ان يختل النصاب اثناء استمرار انعقادها ، علما ان العمل بالجلسة المفتوحة لم يتم الاشارة اليه في قانون المحافظات او في الانظمة الداخليه للمجالس، وان مجمل الاحداث التي رافقت انتخابات المجالس لهذا العام تتطلب اعادة النظر في تعديلات الانظمة الداخلية مع الاخذ بنظر الاعتبار وضع الضوابط المناسبة بما لايخل بعمل المجلس وديمومة تقديم الخدمات في المحافظات.

عدد الجلسات وغيابات اعضاء المجلس

لقد تأثرت جلسات المجالس التي تم رصدها بالتغيير المنتظر في العشرين من نيسان وبدء اعضاء المجالس بأعداد العدة لضمان وصولهم الى المجلس القادم منذ بداية عام 2013 ، ولذا فقد كان من المهم رصد مدى التزام المجلس بعقد جلساته كما اقرها في النظام الداخلي والتي من المتوقع ان يكون عددها كما يبينه الجدول ادناه في المدة المحددة لهذا التقرير وهي (11) شهر.

جدول (6) عدد الجلسات المخطط لها حسب النظام الداخلي والكلية المتوقعة لكل محافظة

المحافظة	عددالجلسات الشهرية المحددة في النظام الداخلي	عدد الجلسات الكليةالمتوقعة
بغداد	4(-)	44
بابل	4	44
النجف	8	88
ديالى	4	44
كركوك	4	44
واسط	8	88

اما عدد الجلسات الفعلية في فترة الرصد فيبدو واضحا اخفاق المجالس الست في تحقيق العدد المقرر من الجلسات حيث بلغ العدد الحقيقي من جلسات المجالس لتلك المدة (22 ،23 ، 13، 8 ، 18 ، 17) لكل من بغداد ، بابل ،واسط ، ديالى ، النجف ، كركوك على التوالي وهذا يؤكد ان للأحداث السياسية تأثير على اداء المجلس والتزامه فقد كان لحدث الانتخابات والحراك السياسي ماقبلها وبعدها سببا مباشرا في انشغال المجلس وتعطيل جلساته،ويؤكد هذا الرأي انه بالرغم من صعوبة التنام المجالس لأنعقاد جلساتها الا ان تلك الجلسات لم تخلو من غيابات الاعضاء حيث تراوحت مابين (7% - 15.2%)(جدول-7).

جدول (٧)عدد جلسات المجالس ونسب حضور الاعضاء

المحافظة	عدد الجلسات الشهرية	معدل الغيابات الشهرية
بغداد	**الدورة الثانية للمجلس**	
	كانون الثاني(٣ جلسة)	%٢٩,٢
	شباط (٣ جلسة)	%٢٤
	اذار (١ جلسة)	%١٧,٥
	نيسان (٢ جلسة)	%٢٤,٥
	الدورة الثانية للمجلس (٩ جلسة)	%٢٣,٨
	الدورة الثالثة للمجلس	
	حزيران (١ جلسة)	%٣,٤
	تموز (٤ جلسة)	%٥,١
	اب (٤ جلسة)	%١١,٦
	ايلول (٢ جلسة)	%١٣,٧
	تشرين اول (٢جلسة)	%١٣,٧
	الدورة الثالثة للمجلس (١٣ جلسة)	%٩,٥
	عدد الجلسات الكلية = (٢٢ جلسة)	%١٥,٨
بابل	**الدورة الثانية للمجلس**	
	كانون الثاني (٢ جلسة)	%٩,٩
	شباط (٣ جلسة)	%١٢,١
	آذار (٣ جلسة)	%٨,٨
	نيسان (١ جلسة)	%١٣,٣
	الدورة الثانية للمجلس (٩ جلسة)	%١١,٠٢
	الدورة الثالثة للمجلس	
	حزيران (٢ جلسة)	%٢٥,٧
	تموز (٤ جلسة)	%٣,٢
	اب (٤ جلسة)	%٤,٨
	ايلول (٣ جلسة)	%٨,٥

المحافظة	عدد الجلسات الشهرية	معدل الغيابات الشهرية
	تشرين الاول (١ جلسة)	%٩,٦
	الدورة الثالثة للمجلس (١٤ جلسة)	%١٠,٣
	عدد الجلسات الكلية = (٢٣ جلسة)	%١٠,٦
واسط	**الدورة الثانية للمجلس**	
	كانون الثاني (٣ جلسة)	%٥,٩
	شباط (٢ جلسة)	٠
	اذار (٢ جلسة)	٠
	نيسان (١ جلسة)	%١٠,٧
	الدورة الثانية للمجلس (٨ جلسة)	%١,٤
	الدورة الثالثة للمجلس	
	حزيران (١ جلسة)	٠
	تموز (١ جلسة)	%١٧,٨
	اب (١ جلسة)	%١٤,٢
	ايلول (١ جلسة)	%٧,١
	تشرين اول (١ جلسة)	%١٠,٧
	الدورة الثالثة للمجلس (٥ جلسة)	%٩,٩
	عدد الجلسات الكلية = (١٣ جلسة)	%٧,٣
ديالى	**الدورة الثانية للمجلس**	
	كانون الثاني (٥ جلسة)	٠
	شباط (١ جلسة)	٠
	الدورة الثانية للمجلس (٦ جلسة)	٠
	الدورة الثالثة للمجلس	
	حزيران (١ جلسة)	%٣٧,٩
	آب (١ جلسة)	%٦٥,٥
	الدورة الثالثة للمجلس(٢ جلسة)	%٥١,٧

المحافظة	عدد الجلسات الشهرية	معدل الغيابات الشهرية
	عدد الجلسات الكلية = (٨ جلسة)	%٢٥,٨
النجف	**الدورة الثانية للمجلس**	
	كانون الثاني (٢ جلسة)	%١٢,٤
	شباط (١ جلسة)	%٧,١
	آذار (١ جلسة)	%١٤,٢
	نيسان (١ جلسة)	٠
	الدورة الثانية للمجلس (٥ جلسة)	%٨,٤
	الدورة الثالثة للمجلس	
	حزيران (٤ جلسة)	%٨,٥
	تموز (٥ جلسة)	%١٣,٧
	اب (٢ جلسة)	%١٢
	ايلول (٢ جلسة)	%٨,٥
	الدورة الثالثة للمجلس (١٣ جلسة)	%١٠,٦
	عدد الجلسات الكلية = (١٨ جلسة)	%٩,٥
كركوك	**الدورة الاولى للمجلس**	
	كانون الثاني (٣ جلسة)	%٢,٤
	شباط (١ جلسة)	جلسة مغلقة
	آذار (٢ جلسة)	٠
	آيار (١ جلسة)	٠
	حزيران (٤ جلسة)	%٣
	تموز (٣ جلسة)	%٤
	اب (٢ جلسة)	%٢٥
	ايلول(١ جلسة)	%٢١,٩
	عدد الجلسات الكلية = (١٧ جلسة)	%٧

الأعضاء وعضوية لجان مجالس المحافظات

بعد توزيع المناصب الرئيسية في المجالس المنتخبة الجديدة فأن الخطوة الثانية لأستكمال هيكلية تلك المجالس هو توزيع الاعضاء على لجان المجالس بما فيها توزيع رئاسات تلك اللجان فقد احتل كل عضو من اعضاء المجالس مقعدا للعضوية في اكثر من لجنة وقد اقتسم الاعضاء رئاسة ونيابة وعضوية اللجان بحيث حصل كل عضو على رئاسة لجنة في كل من محافظة بابل و كركوك وواسط وديالى اما النجف فقد تم تقسيم رئاسات اللجان على القوائم وحسب الاستحقاق الانتخابي ولم يتم تسمية اي لجنة الى الاعضاء من دولة القانون ، فيما الزم مجلس محافظة بغداد الجديد في جلسته الاولى الاعضاء بعضوية ثلاث لجان وعدم الاكتفاء بلجنة واحدة الا ان الرئاسات تم توزيعها على الكيانات المكونة للمجلس لعدم امكانية توزيعها على الاعضاء (لان عدد اللجان اقل من عدد اعضاء المجلس) ويتراوح عدد اعضاء اللجان في المحافظات الست مابين (٢-٥) اعضاء للجنة الواحدة ، ومن خلال هذا العرض يتبين حجم المسؤوليات التي ينهض بها اعضاء المجالس ، وعلى غرار مجلس النواب فقد كان هناك تنافسا شديدا على بعض اللجان مثل لجان التعيينات والايفادات في مجلس محافظة بغداد بالرغم من ان اللجنتين مهمتها لاتتعلق بصلاحية التعيين او توزيع الايفادات وهكذا في لجان المحافظات الاخرى. (جدول-٨).

جدول (٨) اسماء وكيانات رئاسات وعضوية لجان المجلس

المحافظة	اسم العضو	الكيان السياسي	اللجنة
بابل	احمد عدنان شهيد جابر	ائتلاف دولة القانون	خدمات بلدية/المركز
	صادق رسول حسون نعمة		حقوق الانسان
	صادق مدلول محمد جاسم		
	حسن شاكر عودة حسين		الطاقة
	فلاح عبد الكريم راضي منوخ		الأمن وسط وجنوب بابل
	زيد جواد حسن سالم		
	زينب اسماعيل عطية حسن		المرأة
	احلام راشد حمزة عبيد		القانونية
	محمد علي حسين علي	ائتلاف المواطن	الأعمار/المركز
	عليوي فرحان راضي جاسم		الثقافة والسياحة
	اسعد منعم عبد الكاظم معتوك		خدمات بلدية جنوب الحلة
	حسن فدعم عسل حسين		النزاهة
	رياض عداي عبود تميم		المجالس والهجرة والمهجرين
	سهيلة عباس حمزة حسين		الزراعة
	ختام داود جلاب عبد الرضا		التربية
	منصور حسين مدور عباس	تجمع كفاءات العراق المستقل	خدمات أقضية ونواحي
	مهدي عاكول حسن ثويني		أعمار أقضية ونواحي
	رعد حمزة علوان عبود		
	فوزية محسن كاظم شلال		التخطيط
	اسعد عبد حراب حسين	ائتلاف الاحرار	المالية
	حيدر جابر علي زنبور		المتابعة
	هبة عيسى عمران محسن		الصحية
	عقيل جبار حمزة صالح	تحالف بابل المدني	
	سلام كتاب رباط سلومي		خدمات بلدية جنوب الحلة
	حيدر عبد الكريم رشيد علي	ائتلاف العراقية الوطني الموحد	الاستثمار
	زهير عباس عداي	العراق وطني	الكهرباء
	ثامر ذيبان حسون	حزب الدعوة تنظيم الداخل	امن شمال بابل
	رفلاء راضي عبد الكريم	الشراكة الوطنية	الموارد المائية
	عكاب هادي خضير	عراقية بابل	الرياضة والشباب
	حمزة عبيد موسى	الأمين	خدمات عامة المركز
	إيمان محمد علي	دعاة العراق لدعم الدولة	البيئة

المحافظة	اسم العضو	الكيان السياسي	اللجنة
ديالى	مثنى علي مهدي احمد	تحالف ديالى الوطني	
	محمد مهدي كريم هادي صالح		
	قاسم عودة جواد وحيد		
	صادق جعفر عبد الله محمد		
	عدي عدنان ابراهيم اسماعيل		
	احمد رزوقي مظلوم اسماعيل		
	خضر مسلم عبد عباس		
	محمد جواد كاظم جرمط		
	عصام شاكر مزهر عبود		
	هناء عيدان كاظم حسين		
	سميرة نجم عبد الكريم		
	زينة عزيز علوان مهدي		
	محمد عزيز حسين سلمان	عراقية ديالى	
	عمر معن صالح خلف		
	عمار مزاحم درويش عامر		
	احمد ياسين حمد حسن		
	حقي اسماعيل جاسم ابراهيم		
	علي زيد منهل مانع		
	عامر سلمان يعكوب يوسف		
	نجاة خلف حسين عليوي		
	اسماء حميد كمبش سلطان		
	ايمان عبد الوهاب محمود منصور		
	زاهر طاهر خليل حسن	قائمة تحالف التآخي والتعايش	
	كريم علي محمد علي		
	امل عمران غيدان نادر		
	عبد الخالق مدحت مالك عبد اللطيف	ائتلاف العراقية الوطني الموحد	
	صفاء جار الله عبد الله خضير		
	عبد الكريم عبد الله نجم عبد الله	عازمون على البناء	
	ايناس قاسم علي عبود	ائتلاف ديالى الجديد	

المحافظة	اسم العضو	الكيان السياسي	اللجنة
واسط	مهدي حسين خليل ابراهيم	ائتلاف دولة القانون	
	عادل رحيم بهك سمير		
	عباس مايح سادة مجهول		
	وصفي ناصر ظاهر جبر		
	غالب حمد كاظم موسى		
	الاء اسماعيل حميد حاجم		المالية
	كركانة قحطان عبد الحميد مهدي		
	علي غركان عامر حسين	ائتلاف المواطن	
	محمود عبد الرضا طلال محمد		
	مهدي يونس عيال حزام		الخدمات العامة، شؤون المواطنين
	هاشم مكسر موسى جبار		الاعمار، الاستثمار
	هاشم تركي شاكر ساهي		الزراعة والموارد المائية، الامنية
	ساجدة نزر محمد علي حسن		التربية والتعليم، شؤون الكورد الفيليين
	هناء خزعل جمعة شبيب		شؤون المواطنين
	مازن كندوح سلمان تميل	ائتلاف الاحرار	
	رحيم سوادي كواد بندر		متابعة ومكافحة الفساد الاداري والمالي، القانونية
	منتظر ناجي ياسر حمادي		الصحة والبيئة، الاعمار
	صاحب عويد ياسين حمد		الامنية
	مريم عبد الله جادر اسماعيل		حقوق الانسان
	تركي خلف علي العبد	تجمع الايادي المخلصة	المتابعة الداخلية
	حسين مالح عناد جوير		الطاقة
	مهدي علي جابر دريع	دولة العدالة الاجتماعية	
	عايد مزعل محسن خضير		الزراعة والموارد المائية، العلاقات العامة
	مراد حامد علاوي مسير	قائمة عراق الخير والعطاء	متابعة ومكافحة الفساد الاداري والمالي، القانوينة
	نصير دحام محمد مرجان	ائتلاف العراقية الوطني الموحد	المالية، الصحة والبيئة
	سوسن فرحان فضاله مطر	تيار الدولة العادلة	
	جنان جاسم سلمان محمد	التحالف المدني الديمقراطي في واسط	
	حيدر هشام علي حسين	قائمة التآخي للكورد الفيليين	الصحة والبيئة، الخدمات العامة، الامنية، الاستثمار، شؤون الكورد الفيليين
	عبد الاله نريمان		الشباب والرياضة

المحافظة	اسم العضو	الكيان السياسي	اللجنة
النجف	عدنان عبد خضير عباس	الوفاء للنجف	التعليم العالي القانونية
	رضوان كامل عبود وميض		
	حسين وحيد عبود عنيد		الشباب والرياضة
	فائز حسين علوان ناصر		
	عبد الحسين هادي جاسم علي		البلديات
	حسين عبد الامير جبر نعمة		
	سحر كريم جاسم حمادي		
	اسيل ابراهيم جابر موسى		الاستثمار السياحة
	نوال عبد الرضا صيهود شوفان		
	خالد جواد كاظم عبود	ائتلاف المواطن	الامنية الاعمار الزراعة
	فاروق سلمان كشيل حسون		
	هاشم نجم عبيد فضيح		
	سناء محمد حميد جواد		
	محسن ياسين طه يوسف		
	زينب عطية نور عطية		
	حسن حمزة موسى حمزة	ائتلاف دولة القانون	
	كاظم عبد حسين راضي		
	لؤي جواد حسين سلمان		
	عباس جبر عبادة حسين		
	ازهار عمران محمد سعيد عمران		
	رزاق محسن محمد حسين	ائتلاف الاحرار	النزاهة
	وسام حسين محمد جواد		
	عاصفة حامد عطشان عنتيك		
	خضير نعمة حمزة محي	تيار الدولة العادلة	التربية
	كريم خصاف ستار رداد		
	علي حسن اسماعيل جار الله	ائتلاف محافظة النجف للتغيير	الصحة
	امين كامل حميد عكيلي	تجمع الشراكة الوطنية	
	طل عبدالله وبل داود	تجمع النهضة والبناء	
	نهاية محمد راضي مهدي	حزب الدعوة الاسلامية/تنظيم الداخل	النفط والغاز

المحافظة	اسم العضو	الكيان السياسي	اللجنة
كركوك	حسن توران بهاء الدين	جبهة تركمان العراق	
	ادوارد اوراها اوديشو		
	ريبوار فائق عبد المجيد	قائمة كركوك المتآخية	
	محمد كمال صالح	قائمة كركوك المتآخية	لجنة الامن والسلامة العامة
	احمد عبد الله رضا	قائمة كركوك المتآخية	لجنة المشاريع والتخطيط الاستراتجي والاستثمار، لجنة الامن والسلامة العامة
	محمود محمد مجيد	قائمة كركوك المتآخية	لجنة النزاهة، لجنة القانونية
	علي نامق رشيد	قائمة كركوك المتآخية	لجنة الطاقة والصناعة، لجنة النزاهة
	جمال مولود باثير	قائمة كركوك المتآخية	لجنة المشاريع والتخطيط الاستراتجي والاستثمار، لجنة الطاقة والصناعة، لجنة الاقتصاد والمالية
	ازاد صابر	قائمة كركوك المتآخية	لجنة الخدمات والشؤون الاجتماعية والدينية، لجنة الزراعة والرأي
	اواد محمد امين	قائمة كركوك المتآخية	لجنة المادة (١٤٠)، لجنة القانونية
	شيرزاد عادل خورشيد	قائمة كركوك المتآخية	لجنة المادة (١٤٠)، لجنة الخدمات والشؤون الاجتماعية والدينية
	ابراهيم خليل رشيد	قائمة كركوك المتآخية	لجنة الاقتصاد والمالية
	دلشاد بيروت عزيز	قائمة كركوك المتآخية	لجنة المشاريع والتخطيط الاستراتجي والاستثمار
	بابكر صديق احمد	قائمة كركوك المتآخية	لجنة القانونية
	فؤاد حسين	قائمة كركوك المتآخية	لجنة الطاقة والصناعة
	رياض محمد دانوك	قائمة كركوك المتآخية	لجنة النزاهة، لجنة الزراعة والرأي
	جواد جاسم محمد	قائمة كركوك المتآخية	لجنة التربية والتعليم العالي، لجنة الزراعة والرأي
	عرفان جمال توفيق	قائمة كركوك المتآخية	لجنة الامن والسلامة العامة
	ساهرة سيف الدين	قائمة كركوك المتآخية	لجنة العلاقات العامة والشباب والرياضة
	بروين محمد امين	قائمة كركوك المتآخية	لجنة التربية والتعليم العالي
	كلاويش عبد الجبار	قائمة كركوك المتآخية	لجنة المادة (١٤٠)، لجنة التعيينات
	جوان حسن عارف	قائمة كركوك المتآخية	لجنة حقوق الأنسان وشؤون المرأة والطفل، لجنة التعيينات
	نسرين خالد عبد الوهاب	قائمة كركوك المتآخية	لجنة الخدمات والشؤون الاجتماعية والدينية، لجنة التعيينات
	الماس فاضل اغا	قائمة كركوك المتآخية	لجنة العلاقات العامة والشباب والرياضة
	ليلى محمد خضر	قائمة كركوك المتآخية	لجنة حقوق الأنسان وشؤون المرأة

المحافظة	اسم العضو	الكيان السياسي	اللجنة
كركوك			والطفل
	سويتلن اسطيفان يوسف	قائمة كركوك المتآخية	لجنة الاقتصاد والمالية، لجنة العلاقات العامة والشباب والرياضة
	سلفانا بويا ناصر	قائمة كركوك المتآخية	لجنة التربية والتعليم العالي، لجنة حقوق الأنسان وشؤون المرأة والطفل
	برهان مزهر العاصي	التجمع الجمهوري العراقي	لجنة الخدمات والشؤون الاجتماعية والدينية، لجنة الزراعة والرأي
	هالة نور الدين	التجمع الجمهوري العراقي	لجنة الطاقة والصناعة، لجنة القانونية
	عبد الله سامي العاصي	التجمع الجمهوري العراقي	لجنة الامن والسلامة العامة، لجنة النزاهة
	محمد خليل نصيف	التجمع الجمهوري العراقي	لجنة المادة (١٤٠)، لجنة العلاقات العامة والشباب والرياضة
	محمد خضر غرب	التجمع الجمهوري العراقي	لجنة التربية والتعليم العالي، لجنة التعيينات
	رملة حميد احمد	التجمع الجمهوري العراقي	لجنة المشاريع والتخطيط الاستراتجي والاستثمار، لجنة الاقتصاد والمالية، لجنة حقوق الأنسان وشؤون المرأة والطفل
	علي مهدي صادق	جبهة تركمان العراق	لجنة الامن والسلامة العامة، لجنة الخدمات والشؤون الاجتماعية والدينية
	تحسين محمد علي ولي	جبهة تركمان العراق	لجنة المادة (١٤٠)، لجنة القانونية
	قاسم حمزة احمد	جبهة تركمان العراق	لجنة المشاريع والتخطيط الاستراتجي والاستثمار
	رعد رشدي اكاه	جبهة تركمان العراق	لجنة الاقتصاد والمالية، لجنة العلاقات العامة والشباب والرياضة
	مجيد عزة جمعة	جبهة تركمان العراق	لجنة التربية والتعليم العالي
	كولن احمد رشيد	جبهة تركمان العراق	لجنة حقوق الأنسان وشؤون المرأة والطفل، لجنة الزراعة والرأي
	تركان شكر ايوب	جبهة تركمان العراق	لجنة التعيينات
	نجاة حسين حسن	جبهة تركمان العراق	لجنة الطاقة والصناعة، لجنة النزاهة

المحافظة	اسم العضو	الكيان السياسي	اللجنة
بغداد	صلاح سالم عبد الرزاق حميد	ائتلاف دولة القانون	
	كامل ناصر سعدون صاحي		
	معين حميد عبد المجيد الكاظمي		
	عادل مطر فياي ساجت		
	سعد عبد الجبار يوسف المطلبي		
	محمد جاسم حمود فياض		
	صادق عنيد حداوي رضا		
	عطولن سيد حسن ثامر		
	رياض محسن سلمان حسن		
	حسون كاظم محسن علي		
	طه هاتف محي محمد		
	علي كامل عبد كاظم		
	علي جعفر علي حسين		
	جواد كاظم عواد سعيد		
	تغريد صالح عبد الهادي عيد المجيد		
	مهدية عبد حسن شاني		
	وجدان صغير صخي عبد الله		
	ناهدة علي حسون محمد		
	نوال صادق تقي مهدي		
	زينة صالح عباس ابراهيم		
	رياض ناصر عبد الرزاق محمد	متحدون	
	عائشة غزال مهدي مضعن		
	علي هيجل حمد شبيب		
	محمد امين شعلان سهيل		
	مشتاق طالب حسين ناهض		
	عدنان جميل محمود حميد		
	دهاء عبد العزيز محمد حميد		
	علي جاسم محمد خليفة	ائتلاف المواطن	

المحافظة	اسم العضو	الكيان السياسي	اللجنة
بغداد	سعد سادر حمدان سالم		
	نزار ثامر حاتم سلطان		
	جاسم موحان عبدال خماط		
	هدى جليل محسن بدر		
	فاطمة محسن سيد علي		
	فاضل حسين راضي صالح	ائتلاف الاحرار	
	غالب عباس موسى عباس		
	احمد جودة بليح عبدول		
	ماجد علي طعمة شياع		
	ايمان عبد الرزاق حسن منصور		
	صباح عبد الرسول عبد الرضا	ائتلاف العراقية الوطني الموحد	
	علي ثامر جاسم سرهيد		
	فلاح محمود احمد جميل		
	ثائر عبد الامير جاسم عطية	تيار النخب الوطنية المستقلة	
	علي خضير هجول عيسى		
	جسومة رحيم زغير علوان		
	كريم خلف محمد حسين	العراقية العربية	
	عباس مهدي صالح محل		
	غروب صبري عليوي عباس		
	علي نعمة علي محمد	كتلة دولة المواطنة	
	كامل سعيد عبيد حمد		
	رعد حاتم شخير فراك	تجمع الشراكة الوطني	
	نعيم هاتو احمد كرم	حزب الدعوة الاسلامية/تنظيم الداخل	
	فرحان قاسم زعلان محمد	تحالف العدلة والديمقراطية العراقي	
	علي احمد فرج حمادي	ائتلاف العراقية الحرة	

النساء في مجالس المحافظات الجديدة

من بين المكتسبات المهمة للمرأة في العراق هو تثبيت 25% من مقاعد مجالس المحافظات للنساء في قانون انتخابات مجالس المحافظات ، فعلى الرغم من ان الدستور ثبت كوتا النساء في مقاعد مجلس النواب فقط الا ان توفر القناعة بالجهود المبذولة من النساء في المواقع التي يتصدون لها ساهم في تثبيت نفس النسبة في مقاعد مجالس المحافظات مع الامل بتعميم هذه القناعة في مواقع اخرى ، وقد تحققت هذه النسبة في كافة مجالس المحافظات المشمولة بالرصد الا انه عند ملاحظة توزيع المناصب الخمسة الاساسية في الحكومات المحلية للمحافظات الست لم تحصل النساء على اي منصب ماعدا منصب (نائب رئيس مجلس المحافظة) الذي منح للسيدة شيماء جعفر من كتلة الخير والعطاء في محافظة بغداد ، اما رئاسات اللجان فقد حصلت النساء على الرئاسة في لجان المجلس الا ان عملية توزيع الرئاسات كانت كما صرحت عضو مجلس محافظة بغداد (د. صباح التميمي)(وزعت حسب المحاصصة بأمتياز) ((3)) دون مراعاة الكفاءة او الخبرة السابقة او الرغبة . ففي محافظة كركوك حصلت (5) نساء فقط على رئاسة لجان (النزاهة ، القانونية ، التربية والتعليم ، مادة 140 ، حقوق الانسان والمرأة والطفل) في المجلس من بين 12 امرأة يشكلن 29% من عدد اعضاء مجلس كركوك . بينما حصلت النساء في مجلس محافظة بابل الذي يتكون من 31 عضو بينهم 7 نساء على رئاسة لجان بأجمعهن فضلا عن عضويتهن في لجان اخرى ، ومثلها مجلس محافظة واسط في حين رفض مجلس بغداد تزويد المرصد المعلومات الخاصة بعضوية ورئاسات اللجان فضلا عن كونه لم يعرضها في الموقع الاليكتروني للمجلس . ولم تظهر في مجالس المحافظات السابقة عضو بارز من النساء في المواقف او الاداء الاننا نتوقع ظهور بعض النساء في الدورة الحالية للمجالس من خلال مارصدناه من حملاتهن الانتخابية وظهورهن الاعلامي وماحصلن عليه من رئاسة للجان في مجالسهن.

مرصد مجالس المحافظات

السادة اعضاء مجالس المحافظات المحترمون

تحية طيبة...

يقوم مرصد مجالس المحافظات (٢١ منظمة مجتمع مدني) بحضور جلسات مجالس المحافظات (بغداد ،النجف ،بابل ،واسط ،كركوك، ديالى) منذ سنتين وكتابة تقرير رصد سنوي ، ولاجل تقديم المعلومات الصحيحة والتعريف بالاعضاء الجدد ،نرجو اجابتكم على اسئلة الاستطلاع ادناه مع تقديرنا العالي لوقتكم وتعاونكم.

استطلاع رأي لاعضاء مجلس المحافظة حصرا

- هل انت عضو مجلس محافظة لأول مرة ------ لثاني مرة ------- لثالث مرة ---------
- هل سبق ان حصلت على تدريب على مهارات الشفافية ؟ كلا------- نعم ----- اذاكانت الاجابة نعم فنرجو بيان ذلك
  - من خلال حضور ورشة تدريب ----
  - من خلال حضور مؤتمر ومحاور نقاشية ----
  - من خلال ندوة حوار ------
  - اخرى (تذكر رجاءا)------
- ما عدد ورشات التدريب التي حصلت عليها ------- ؟ ما هي مواضيعها :-
- هل تم اختيارك للجنة الدائمة في المجلس بناءا على رغبتك الشخصية --------- ، حسب المحاصصة ----- حسب مؤهلاتك وخبرتك -----
- ما رأيك بأداء الدورة السابقة لمجلس المحافظة ؟ جيد-----، كفوء------، ضعيف------، مخيب للآمال------
- ما رأيك بعمل منظمات المجتمع المدني وتفاعلها مع المجلس ؟ هل هي كفوءة ومؤثرة --------- ، هل هي بحاجة الى دعم وتشجيع ------- ، هل هي ضعيفة ---------
- هل انت موافق على الحملات التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني لاسيما حملة الغاء الرواتب التقاعدية لأعضاء مجالس المحافظات ؟ نعم--------- ، كلا---------- لماذا ؟----------

أستبانة اعضاء مجالس المحافظات

قام المرصد بتوزيع استبانه بعدد من الاسئلة لأعضاء مجالس المحافظات للتعرف على المنتخبين الجدد الذين سينهضون بأعباء مهمة لخدمة المحافظة من حيث القدرات وعضوية اللجان واختيارهم لها وامور اخرى ، وقد تم توزيع استمارات الاستبانه في داخل جلسة المجلس الا انه لم تملأ من قبل كافة الأعضاء ويبين الجدول ادناه عدد الاستمارات التي تم ملئها حيث يتبين ان هناك تباين في قدرات الاعضاء في المجالس المختلفة ففي بغداد هناك 35% من الاعضاء سبق لهم الحصول على دورات تدريبية وتأهيلية في مقابل 78% في بابل ، 61% في واسط ،37% في النجف.

وقد بينت نتائج الاستبانة ان اعدادا متفاوته من الاعضاء الذين تم وضعهم في لجان غير راغبين بها اما بسبب المحاصصة او لأسباب اخرى ولهذا انعكاس مهم على ادائهم وهمتهم في اداء مهامهم ،وقد اجاب الاعضاء الجدد بالرضا عن اداء المجلس السابق ماعدا اعضاء مجلس بغداد حيث تراوحت نسبة الرضا (47% ، 95% ، 61% ، 81%) في كل من محافظات بغداد،بابل،واسط،النجف على التوالي ،ولأجل معرفة مدى انسجام الاعضاء الجدد مع المطالب الشعبية فقد سئل الاعضاء عن رأيهم بألغاء الرواتب التقاعدية لأعضاء المجالس وقد كانت اجاباتهم بالموافقة بنسب مرتفعة بلغت (57%، 100% ، 88% ، 68 %) في كل من محافظة بغداد ،بابل ،واسط ،النجف على التوالي (جدول- 9)

جدول (9) نتائج استبانة اعضاء مجالس المحافظات المستهدفة

المحافظة	اعضاء منتخبين لاول مرة	اعضاء حاصلين على دورات تدريبية	اعضاء في لجان المجلس	اعضاء حصلوا على لجنة يرغبون بها	اعضاء موافقون على اداء المجلس السابق	اعضاء موافقون على الغاء الرواتب التقاعدية لاعضاء المجلس
بغداد(40استمارة)	29	14	39	13	19	23
بابل (23استمارة)	20	18	18	18	22	23
واسط (8استمارة)	11	11	18	7	11	16
ديالى						
النجف(16استمارة)	13	6	16	6	13	11

الفصل الثاني

انجازات مجالس المحافظات

انجازات مجالس المحافظات

يحاول المرصد ان يسلط الضوء من خلال هذا الفصل على كافة انجازات المجالس المشمولة بالرصد بدءا من القرارات والقوانين المحلية ومرورا بالمصادقة على خطة مشاريع اعمار المحافظة بعد مناقشة اولوياتها فضلا عن موازنة المحافظة وماتم المصادقة عليه من تخصيصات للقطاعات المختلفة مع التركيز على القطاعات التي تقدم الخدمات الى جماهير المحافظة

ثانيا : قدرة المجالس على اتخاذ القرارات

ويبين الجدول (10) ادناه معدل فقرات جداول اعمال اجتماعات المجالس ومعدل الفقرات المنجزة منها في كل محافظة ، وقد لايبدو للمتصفح بعجالة ان هناك اهمية لهذا المؤشر حيث لايمكن قياس محافظة كركوك (معدل فقرتين في جدول الاعمال) بواسط (12 فقرة في جدول الاعمال) ، في واقع الامر يمكن ان يظهر هذا المؤشر مدى خبرة المجلس في تحديد فقرات جدول اعماله ومدى قدرته على انجازها اذ مامعنى ان توضع 12 فقرة ولاينجز منها الا ثلاث فقرات وعليه فأنه كلما كان عدد الفقرات في جدول اعمال المجلس مقاربا لمعدل المنجز منها كلما دل ذلك على فهم المجلس لقضاياه واستغلاله الامثل للزمن وتطوره في ادارة الجلسات لتكون اكثر انجازا والتزاما

جدول (10) معدل فقرات جدول اعمال المجالس والمنجز منها

المحافظة	معدل عدد مفردات جدول الاعمال	معدل عدد المنجز من الفقرات
بغداد	9	6 (%67)
كركوك	2	2(%100)
النجف	7	5(%71)
بابل	9	7(%78)
ديالى		
واسط	12	3(%25)

كما تم رصد نسبة ما انجزته المجالس من القرارات وخاصة ذات الطابع الخدمي الذي يصب في مصلحة المحافظة وابنائها خلال عام 2013 الذي صادف فيه انتخاب مجالس جديدة وتعطل جلسات المجالس لفترة لاتقل عن شهرين كما تم الاشارة في الجدول (11)

جدول (11) عدد القرارات(*) المتخذه ونسبة القرارات الخدمية

المحافظة	عدد القرارات المتخذه	القرارات ذات الطابع الخدمي(%)
بغداد	110	%23 (25)
كركوك	25	%48 (12)
بابل	86	%41 (35)
النجف	57	%40 (23)
ديالى	5	%25 (1)
واسط	307	%19 (58)

ويقصد بالقرارات (*) لأغراض هذا التقرير هي القضايا التي تم عرضها في جدول الاعمال وانجزت مناقشتها وخرج المجلس منها بنتيجة متفق عليها اما بالتصويت او بالاتفاق او بغيرها من الآليات المثبته في النظام الداخلي التي تم الاشاره اليها في التقرير الاول للمرصد ((1)).

يبين الجدول (11) تباين المحافظات في اعداد القرارات المتخذه حيث انجز مجلس محافظة واسط العدد الاكبر من القرارات (307) في حين مايزال مجلس ديالى هو الادنى في انجازاته حيث لم تتجاوز الخمسة قرارات وقد تقدم مجلس بغداد في عدد القرارات المنجزة (110) عما كان عليه في 2012 ،ولكن اللافت للانتباه هو انخفاض ماانجزه مجلس كركوك (25) وهو الذي لم تتعطل جلساته بسبب عدم اجراء انتخابات في المحافظة ، وفي كل الاحوال فأن نسبة القرارات ذات الطابع الخدمي كانت واطئة في كافة المجالس على الرغم من اهمية ملف الخدمات وتحدياته الكبيره خلال هذا العام حيث كانت في مجلس واسط 58 قرار من بين 307 وبنسبة لم تتجاوز 19% وفي بغداد من بين 110 قرار كان الخدمي منها 23 قرار فقط .

ومن اجل القاء الضوء على جلسات المجالس نشير الى ابرز المعالم في كل محافظة ، حيث امتازت جلسات مجلس واسط بكثرة القرارات الهامشية المتخذه في الجلسة الواحدة فعلى سبيل المثال تم الاشارة الى التوقف عن تقديم المساعدات المالية من صندوق دعم واسط الى مابعد الانتخابات كما جاء في الجلسة (252) في 2013/2/19 الا ان جلسة (254) في 2013/3/12 شملت قرارات بصرف عدد كبير من المكافئات للعمال والاعلاميين ومنتسبي الجهد الهندسي وغيرهم من موظفي المحافظة فضلا عن القرارات التي تتضمن تخصيص مبالغ لأغراض لايمكن وصفها بالخدمية ولم تحضى الخدمات الا بقرار تخصيص مالي واحد لتبليط الشوارع الداخلية مع ملاحظة انصراف المجلس الى تفاصيل كثيرة لايجدر عرضها في جلسة المجلس وكان الاجدى احالتها الى اللجان المختصة لدراستها واتخاذ القرار وتحمل المسؤولية وتقديم تقرير نهائي بتصويت اعضاء اللجنة وموافقتهم الى المجلس الذي بدوره سيصادق على ذلك، فمن غير المعقول ان تناقش جلسة المجلس تكفل علاج المرضى حسب طلباتهم بالاسماء فماهو دور لجنة الصحة أذن ؟ . وكمقارنة

بين جلستين لمجلس بابل الاولى للمجلس السابق (جلسة رقم 12) في 2013/3/26 تمخضت عن اقرار (8) قرارات كان احدها خدمي يتعلق بأيصال الكهرباء الى قرية الطلبة والدور العشوائية ، والثانية للمجلس الجديد (جلسة 14) بتاريخ 2013/10/8 الذي اتخذ 10 قرارات كان 6 منها ذات طابع خدمي مع مناقشة لقانون المشاركة الجماهيرية الذي يعنى بأشراك الجمهور في صناعة القرار . (يمكن الاطلاع على كافة محاضر مجالس المحافظات المشمولة بالرصد من خلال الرابط ((5)) .

وقد كان واحد من اهم القرارات للمجلس الجديد لمحافظة بغداد في اول جلسة له هو تشكيل لجنة خاصة لأعادة النظر في النظام الداخلي للمجلس ويعتقد المرصد ان هذا القرار هو احد ثمار توصيات تقرير الرصد الاول الذي حلل الانظمة الداخلية والخلل فيها وأوصى بضرورة توحيدها .

اما قدرة المجالس المشمولة بالرصد على تشريع القوانين فيبين الجدول (12) ادناه ضعف قدرة تلك المجالس خلال عام 2013 على تشريع قوانين محلية تساهم في تسهيل بعض شؤون المحافظة حيث مازالت المحافظات الثلاث (كركوك ،ديالى ،واسط) غير قادرة على تشريع قانون محلي في حين شرعت او ناقشت المحافظات (بغداد ،بابل،النجف) من 1-2 من مشاريع القوانين وبمعدل ينخفض الى النصف عما انجزته في السنة الماضية وربما يعود ذلك الى حدث الانتخابات الذي تسبب في تعطيل جلسات المجلس لفترة وتلكؤ عملها في اواخر وبداية عمل المجلسين. ومن خلال متابعة الجلسات استنتج المرصد ان بعض المجالس لم يكن تشريع القوانين من اولوياتها حيث يلاحظ ان مجلس محافظة واسط الذي اقر 307 قرار لم يكن من بينها تشريع قانون محلي واحد على الرغم من ان المحافظة حدودية ويدخل الى اراضيها عن طريق البر البضائع القادمة من الدول المجاورة وكان من المتوقع ان تكون جلسات المجلس غنية بالمقترحات التي تجلب ايرادات جديدة للمحافظة الا انه يلاحظ ان جدول اعمال جلسة (248) المكون من 14 فقرة طرح مناقشة تعديل قانونين هما (رعاية الموهوبين في محافظة واسط رقم (5) لسنة 2011 ، وقانون العيادات الطبية الخاصة رقم (7) لسنة 2011) لم يتم مناقشتها وتم تأجيلها ليتكرر وضعهما على جدول اعمال الجلسات (249،250،252،253،254) دون ان تحضى بأهتمام المجلس السابق حتى انهى اعماله دون ان يناقش اي مقترح قانون . اما مجلس محافظة كركوك فأن جلساته ماهي الا استعراض لنشاطات لجان المجلس وعرض للمحضر السابق مع ادراج فقرة واحدة جديدة مما يؤشر ان جلسات المجلس بفقراته التي لم يزد معدلها عن (3) فقرات لم تستوعب حجم التحديات في كركوك وعليه فأن تشريع القوانين لم يحتل اولوية لدى المجلس الكركوكي ايضا . اما مجلس بغداد فقد صادق على قانون المشاركة الجماهيرية الذي تم طرحه لاول مرة عام 2012 للمناقشة وقد حذت باقي المحافظات حذو بغداد حيث ناقش مجلس بابل القانون وتمت قراءته مرتين في حين ناقش مجلس واسط آليات المشاركة الجماهيرية واقرها واقام اول منتدى للحوار الجماهيري في قضاء العزيزية بهدف مناقشة اولويات الجمهور في خطة المحافظة لسنة 2014، كما ناقش مجلس بغداد تشريع قانون خاص لاصحاب المولدات الاهلية وتلك مبادرة يمكن ان تحذو حذوها باقي المحافظات خاصة وان تنظيم هذا العمل بقانون بات ضروريا ، اما مجلس النجف فقد ناقش مفاتحة رئاسة الوزراء في تشريع قانون للضمان الاجتماعي للمرأة وعلى الرغم من ان الضمان الاجتماعي واحدة من السياسات العامة للدولة والتي تنظم بقانون اتحادي الا ان رؤية المحافظة التي تستهدف المرأة ناجم عن ارتفاع اعداد النساء بلا معيل وبأوضاع اقتصادية حرجة.

جدول (12) مشاريع القوانين التي ناقشها او صوت عليها المجالس

المحافظة	القوانين المقترحة	تاريخ مناقشته او التصويت عليه
بغداد	- المصادقة على مسودة قانون المشاركة الجماهيرية.	2013/7/9
	- مناقشة تشريع قانون اصحاب الموالدات الاهلية.	2013/9/30
كركوك		
بابل	المناقشة الثانية لقانون المشاركة الجماهيرية	2013/10/8
النجف الاشرف	مناقشة تشريع قانون الضمان الاجتماعي للمرأة.	2013/9/22
ديالى		
واسط		

ثالثا : أولويات مجالس المحافظات في مجال التخطيط والانفاق

يسعى المرصد الى عرض وتحليل ماتبنته المجالس من اولويات في خطة مشاريع الاعمار وفي توزيع تخصيصات الموازنة على القطاعات خاصة الخدمية منها بناءا على ماتم منحها من صلاحيات في قانون المحافظات رقم (21) لسنة 2008 ، وفي هذا الاطار لابد من الاشارة الى ان مجلس النواب صوت على التعديل الثاني لهذا القانون ((4)) الذي منح من خلاله للمحافظات صلاحيات اوسع ومن اهمها زيادة ابواب الايرادات المالية للمحافظة بأضافة 3 فقرات جديدة هي : تثبيت تخصيصات البترودولار ورفع سقفها من دولار واحد الى خمسة دولارات عن البرميل الواحد من النفط الخام او المكرر او 150 م مكعب من الغاز ، ونصف عوائد المنافذ الحدودية ، وبدلات ايجار الاراضي التي تستغلها الشركات المستثمرة فضلا عن عوائد الضرائب التي ستفرض على تلك الشركات تعويضا عن التلوث البيئي وتضرر البنى التحتية للمحافظة . كما يضم التعديل العديد من الفقرات التي تمنح القانون الذي تشرعه مجالس المحافظات الأولوية على قانون المركز في حالة الخلاف بينهما وفقاً لأحكام المادة (115) من الدستور (تعديل المادة 2 من القانون) ، فضلا عن منح قرار مجلس المحافظة الاولوية في حالة الخلاف مع الوزارات الاتحادية المعنية حول رسم السياسات او اقرار اولويات المحافظة (تعديل المادة 7-رابعا من القانون) . ان هذه الصلاحيات التي تطالب بها المحافظات تتضارب مع ما بينه تقرير خطة التنمية الوطنية للاعوام 2013-2017 من خلال تقييمه لحصاد الخطة للاعوام الخمس الماضية من ارتفاع اجمالي تخصيصات برنامج تنمية الاقاليم والمحافظات من (2568319) مليون دينار عام 2009 الى (3265644.3) مليون دينار عام 2010 والى (6534790.6) مليون دينار عام 2011، في مقابل انخفاض كفاءة التنفيذ المالي للمحافظات من (92%) عام 2009 الى (67%) عام 2010 والى (56.6%) عام 2011، مما يؤشر تراجعاً في المجهودات التنموية وعجز المحافظات عن ترجمة أهدافها المرسومة في البرنامج ، وان هناك تفاوت واضح في نسب تنفيذ البرنامج في بعض المحافظات ففي الوقت الذي يؤشر ارتفاع نسب التنفيذ في اقليم كردستان وبعض محافظات الوسط والجنوب، هناك تدنٍ في نسب تنفيذها في محافظات اخرى لظروف أمنية او تدني الطاقات والامكانات التنفيذية فيها ((2)). ونعرض ادناه مقارنة بين ما خصص للمحافظات الست المشمولة بالرصد من موارد خلال موازنة (2012و 2013) وما تم صرفه من تلك المبالغ على مشاريع الاعمار وتقديم الخدمات للمحافظة.

جدول (13) مجموع تخصيصات (*) المحافظات من موازنة 2012 ونسبة ماتم صرفه من تخصيصات تنمية الاقاليم والمحافظات

المحافظة	تخصيص تنمية الاقاليم والمحافظات	تخصيص البترودولار	مجموع التخصيصات	نسبة المصروف من تنمية الاقاليم
بغداد	1366628,318	39955,5	1406583,818	%61,6
بابل	333927,281		333927,281	%55,4
واسط	222618,188	3182,4	225800,588	%71,1
ديالى	265905,057	936	266841,057	%24,7
كركوك	247353,542	351000	598353,542	%88,1
النجف	241169,703	5382	246551,703	%77,2
معدل المصروف				%63

جدول (14) مجموع تخصيصات المحافظات من موازنة 2013 ونسبة ماتم صرفه من تخصيصات تنمية الاقاليم والمحافظات لغاية 2013/8/31

المحافظة	تخصيص تنمية الاقاليم والمحافظات	تخصيص البترودولار	مجموع التخصيصات	نسبة المصروف من تنمية الاقاليم
بغداد	1603576,000	36822,247	1640398,247	%71,2
بابل	391824,000		391824,000	%3,8
واسط	261216,000	17585,738	278801,738	%44,7
ديالى	312008,000	4877,192	316885,192	%10,2
كركوك	290240,000	239816,433	530056,433	%83,1
النجف	282984,000	11304,919	294288,919	%56,1
معدل المصروف				%44,85

(*) كافة التخصيصات بالمليون دينار، وهي تمثل ماتم تحديده في جداول الموازنة لبرنامج تنمية الاقاليم دون تعديل او اضافات من السنوات السابقة.

حيث يتبين حجم التفاوت بين المحافظات في انفاق ماتم تخصيصه فضلا عن الفرق بين السنتين على الرغم من ان جدول (14) حدد الصرف لغاية نهاية شهر آب من هذا العام ومن المؤكد ان تحسنا كبيرا سيحدث في حجم المصروف مع نهاية العام وربما سنحصل على معدل مقارب لعام 2012 مع تفاوت مقارب مابين المحافظات اذ من المتوقع ان تستمر ديالى بالتراجع في قدرتها على الانجاز بسبب الخلافات المستمرة بين الكيانات التي شكلت المجلس والحكومة المحلية ، في حين نتوقع قفزات واسعة في نسبة الانجاز لمحافظة بابل مع نهاية العام وان التلكؤ وضعف الانجاز المبين في جدول (14) سببه على الارجح تأخر اقرار الموازنة وصرف التخصيصات للمحافظات فضلا عن تأثير حدث الانتخابات وتأخر مجلس بابل وحكومتها في التشكيل والتسليم للمجلس الجديد فترة لاتقل عن الشهرين (جدول – 5) ، ومع ذلك فأن النسب النهائية المتوقعة والتي لم تتجاوز (63%) من الانجاز لاتتناسب مع حجم الصلاحيات الممنوحة والايرادات التي تصل الى المحافظة بعد تنفيذ تعديلات القانون وربما يتساءل سائل لماذا ركزت التعديلات على زيادة حجم الموارد وصناعة القرار بعيدا عن المركز في حين ان في الدستور مايؤمن حالة التنسيق والتشاور لما يمنح التجربة الفتية للامركزية عبورا آمنا نحو تنمية المحافظات وتعويضها عن حقبة قاسية من الاهمال ؟ وهل مشكلة تراجع الخدمات والضعف في انجاز المشاريع في المحافظات سببها قلة التخصيصات المالية او قلة الصلاحيات ؟؟.

كما نستعرض ادناه الأولويات والتوجهات في الانفاق على الابواب المختلفة للخدمات فيالمحافظات الست التي ماتزال تعاني من نقص في مختلف المناحي ، يبين الجدول (15) عدد المشاريع في خطة المحافظات المشمولة بالرصد ونسبة المشاريع الخدمية فيها ، وقد صنف المرصد المشاريع الخدمية حسب قطاعاتها الى مشاريع (ماء ، كهرباء ،طرق وجسور ،بلديات ، مجاري ،اسكان ، صحة ، تربية) وكل ماهو خارج هذه المجموعة اشير اليه بمشاريع (اخرى)

جدول (١٥)أولوية الخدمات في الخطة السنوية ٢٠١٣ لمجالس المحافظات المشمولة بالرصد

المحافظة		بغداد		النسبة من التخصيصات الكلية والمشاريع الكلية		واسط	النسبة من التخصيصات الكلية والمشاريع الكلية		كركوك	النسبة من التخصيصات الكلية والمشاريع الكلية		بابل	النسبة من التخصيصات الكلية والمشاريع الكلية		نجف	النسبة من التخصيصات الكلية والمشاريع الكلية		ديالى	النسبة من المشاريع الكلية
			% من المشاريع الكلية	% من التخصيصات الكلية			% من المشاريع الكلية	% من التخصيصات الكلية		% من المشاريع الكلية	% من التخصيصات الكلية		% من المشاريع الكلية	% من التخصيصات الكلية		% من المشاريع الكلية	% من التخصيصات الكلية		
قطاعات الخدمات	تربية	٦٨ ٩٤،٣٧٨،٤٤١،٢١٠	٣،١	١٠		٣ ١٥،٥٠٠	٥،٥	٧	٩٩ ٤٣،١٩٩،٠٠٠،٠٠٠	٨،١	٢٤	١٣ ٥٦،٠٣٥،٠٠٠،٠٠٠	٧،١	٧	٤١ ٢٠،١٢٥،٥٠٢،٠٠٠	٧	١٢	٢٢	%١٩،٦
	ماء	٨١ ٤٨٠،٠٧٥،١٤٤،٠٩٠	١٦	١٢					٤٢ ٢٦،٧١٠،٠٦٤،٦٨٤	٥	١٠	١٢ ٣٣،٩٠٠،٠٠٠،٠٠٠	٤،٣	٦	٣٣ ٢٥،٠٠٦،١٠٠،٠٠٠	٨	٩	١٠	%٨،٩
	كهرباء	٢٥ ١٤١،٥٨١،٤٦٧،٨٥٠	٤،٧	٤		٦ ٢٣،٠٥٨،٦٣٠	٨،٢	١٤	٤٩ ١٥٠،٨٩٥،٤٣٣،٢٥٣	٢٨،٤	١٢	١٦ ٤٦،٥٠٠،٠٠٠،٠٠٠	٥،٩	٨،٥	٤٢ ٤٠،٥٠٩،٣٩٩،٠٠٠	١٤	١٢	١٦	%١٤،٢
	طرق وجسور	٢٥٣ ٢١٣،٦٤٤،٦٠١،٢٠٠	٧،١	٣٨					٤٦ ٧٠،٩٦٥،٦٣٦،١٦٢	١٣،٣	١١				٤١ ٣٠،٩٩٥،٠٠٠،٠٠٠	١٠	١٢	٣٦	%٣٢،١
	صحة	٢١ ٤٩،٢٣٢،٧٧٣،٤٠٠	١،٦	٣		٧ ٨،٤٨١،٠٩٠	٣	١٦	١٢ ٥،٣٨٠،٠٠٠،٠٠٠	١	٣	١٧ ٤١،٣٤١،٠٠٠،٠٠٠	٥،٢	٩	١٤ ١٦،٤٦٧،٥٩٩،٠٠٠	٦	٤		
	بلديات	٢٤ ٢٤،٩٨٠،٠٩٢،٠٠٠	٠،٨			١٧ ١٦٥،٧١٤،٠٢٠	٥٩،٤	٣٩	٦٠ ١٢٣،١١١،٢٠٧،٨٨٣	٢٣،٢	١٤	٧٩ ٣٨٩،١٥٠،٠٠٠،٠٠٠	٤٩،٦	٤٢	٤٢ ٥٩،٩١٥،٦٤٤،٠٠٠	٢٠	١٢	١٧	%١٥،١
	مجاري وصرف صحي	٢٣ ٤٩٦،٧٧٦،١٣٥،٨٨٠	١٦،٦						١٣ ٧،٦٥٠،١٥٥،٩٥٥	١،٤	٣	١٢ ٣٣،٤٧١،٣٥٥،٨٦٩	٤،٢	٦	١٤ ٤٣،٦٠٠،٠٠٠،٠٠٠	١٥	٤	١٠	%٨،٩
	اسكان	١٥ ٥٣٠،٩٠٣،٢٢١،٦٠٠	١٧،٧			٥ ٢٩،٠٠٠	١٠،٤	١١							٢ ١١،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠	٤	٠،٥		
	أخرى	١٤٦ ٩٥٣،٠١٩،٩٩٦،٣٥٥	٣١،٩			٥ ٣٧،٠٤٨	١٣،٢	١١	٨٧ ٩٢،١٩٤،٩٣٥،٠٦٣	١٧،٣	٢١	٣٨ ١٨٣،٧٠٧،٠٠٠،٠٠٠	٢٣،٤	٢٠	١١٦ ٤٦،٦٦٩،٦٧٥،٠٠٠	١٦	٣٤	١	%٠
	مجموع المشاريع الكلية	٦٥٦				٤٣			٤٠٨			١٨٧			٣٤٥			١١٢	
	مجموع التخصيصات الكلية	٢،٩٨٤،٥٩١،٨٧٣،٥٨٥ بالترليون				٢٧٨،٨٠١،٧٣٨ بالمليار			٥٣٠،٠٥٦،٤٣٣،٠٠٠ بالمليار			٧٨٤،١٠٤،٣٥٥،٨٦٩ بالمليار			٢٩٤،٢٨٨،٩١٩،٠٠٠ بالمليار				

حيث صادق مجلس بغداد على خطة 2013 من (656) مشروع (ماعدا مشاريع التنفيذ المباشر التي بلغت 318 مشروع) احتل قطاع الطرق والجسور النسبة العظمى من عدد المشاريع الكلية (38,5%) في حين خصص مجلس المحافظة النسب الاعلى من تخصيصات موازنة المحافظة لقطاعي الاسكان (17,7%) والمجاري والصرف الصحي (16,6%) بينما جاءت الاولويه لمشاريع البلديات في محافظتي واسط (39%) و(59%) وبابل (42%) و (49%) في عدد المشاريع ونسبة التخصيصات على التوالي اما ديالى فكانت الاولوية في خطتها لمشاريع الطرق والجسور (32%) ، وتحتل مشاريع الكهرباء الصدارة في خطة محافظة كركوك من حيث نسبة التخصيصات (28%) ،في حين الاولوية في نسبة التخصيصات توزعت في محافظة النجف على اربعة قطاعات هي (البلديات ،تربية ، كهرباء ، طرق وجسور) التي تقاسمت نسب متقاربة من التخصيصات .

وفي هذا الاطار يجدر الاشارة الى ان المحافظات الست ماعدا بغداد قد تجنبت اتخاذ الاولوية في انفاقها على انجاز مشاريع المجاري والصرف الصحي في حين سبق لهذه المحافظات ان تعرضت لأزمة كبيرة في شتاء العام الماضي بسبب الامطار فضلا عن ان هناك نسبة كبيرة من المناطق في تلك المحافظات لم تشمل بعد بخدمة شبكة المجاري مما يعرضها للتلوث البيئي وانتشار الامراض والحشرات والروائح الكريهة في الاحياء والمنازل ، وان مشاريع الصرف الصحي لم تستكمل في عدد من احياء تلك المحافظات وقد يعود السبب في ذلك ان تلك المشاريع هي من مشاريع البنى التحتية التي لاتظهر للعيان كما انها تتطلب موازنة كبيرة قد تستهلك موازنة تنمية الاقاليم للمحافظة الواحدة وبالتالي لاتتيح للمسؤول التنفيذي تنفيذ مزيد من المشاريع الخدمية الاخرى ، في حين استسهلت المحافظات الانجاز السريع لأكساء الشوارع الداخلية وتبليط الارصفة فضلا عن مشاريع النظافة والتي على اهميتها الا انها لاترتقي الى مشاريع البنى التحتية المهمة والتي يجدر الانتهاء منها اولا ثم التوجه الى رصف الشوارع وتبليطها .

من المعلوم ان التخطيط للأولويات في المحافظة يتم تحت اشراف وزارة التخطيط حيث تتعرض تلك الخطط للتعديل في حالة عدم تماشيها او تقاطعها مع الخطة الوطنية للتنمية ولذلك فأن ضعف التعاون والتنسيق كان سببا في تعديلات متكررة لخطط المحافظات كما انه يؤشر ضعف قدرات المحافظات في التخطيط واعداد دراسات الجدوى لمشاريع تنمية الاقاليم.

الفصل الثالث

رضا الناس
عن اداء مجالس المحافظات

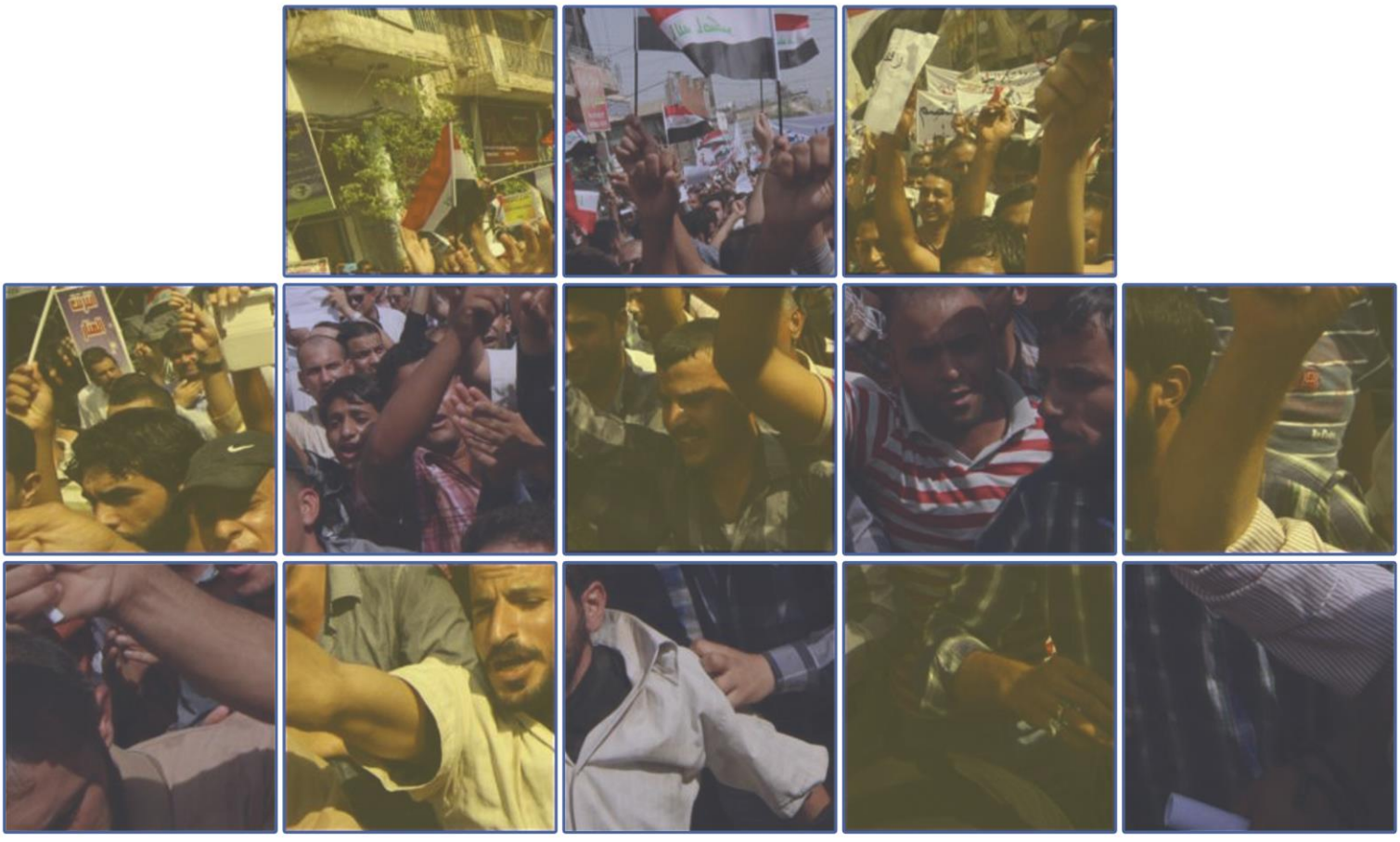

هل تتغير قناعات الناس خلال سنة واحدة

ان استخدام الزمن كأداة معيارية للتقويم ، يعتمد على عدة مؤشرات ، فعلى الرغم من ان الزمن واحد في جميع المحافظات (وهو 24 ساعة يومياً و سبعة أيام في الاسبوع) الا انه في النهاية مفهوم ذو بعد ثقافي يؤدي الى تباين واضح في السلوكيات المعبره عنه او الجارية في نطاقه . ولذا يتوقع ان يختلف تقويمه والتعامل معه ما بين الريف والحضر ، وبين المتعلمين وغير المتعلمين ... الخ ، ويمكن القول على نحو عام ان الشخصية العراقية نادراً ما تتعامل مع الزمن من زاوية اقتصادية فتحسب على اساسه قيمة وحدات العمل المبذول في عمل معين . وحين يقال ان مفهوم الزمان لا يفترق عن مفهوم المكان فان ذلك يدخل متغيرات جديدة منها على سبيل المثال خصائص المكان والتسهيلات المتاحة فيه للزمن بوصفه حركة ، ومن هذه الزاوية يمكن ان نعد مستوى الامن المتاح او المتحقق في محافظة معينة متغيراً آخر ، كذلك الحال بالنسبة لمدى تجانس النخبة السياسية ، وخبراتها التنفيذية ونوع المشاريع التي كلفت بها ، وعموما فأن سنة واحدة لا تكفي لتغيير قناعات الناس لان الزمن العراقي لابد ان يقاس على صعيد الواقع المزدحم بكثير من العوامل المؤثرة واولها الاوضاع الامنية وخلافات الشركاء السياسيين ومدى صعوبة وتعقيد المشكلات او المشاريع التي يتصدون للتعامل معها .

ويبين استطلاع الرأي الثاني ((6)) لمجتمع المحافظات الست المشمولة بالرصد لعام 2013 وبعد مرور عام على الاستطلاع الاول ان 56% من العينة غير راضين عن اداء مجالس محافظاتهم في حين لم يتجاوز رضا الناس التام عن الاداء 7% من العينة ، وقد تباينت المحافظات في معدل الرضا على مجالسها عند الاجابة على سؤال (هل انت راضي عن اداء مجلس المحافظة) حيث كانت اعلى نسبة عدم رضا في محافظة واسط (83%) في حين اعلى نسبة من الرضا في كركوك وان كانت نسبة واطئة جدا (13%) فقط ، في حين تراوحت نسب الرضا الباقية مابين (نوعما ، لاادري) وقد ركزنا في الشكل (1)على الرضا الكامل والرفض الكامل.

شكل1- رضا الناس في المحافظات الست المشمولة بالرصد

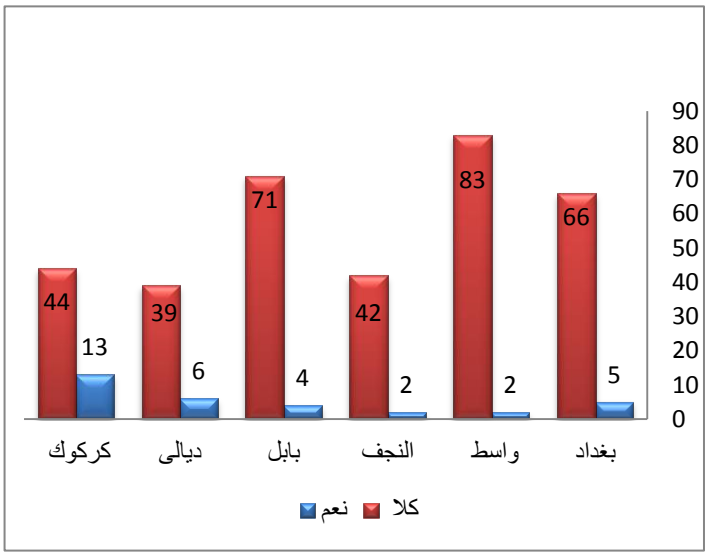

كما يعزو افراد العينة عدم الرضا كما مبين من نتائج استطلاع الرأي الى ثلاث عوامل بالدرجة الاساسية هي تردي الخدمات (50% من العينة) والفساد والرشوة (49% من العينة) وتردي الوضع الامني (36% من العينة) ، وقد ظهرت النسبة الاعلى من عدم الرضا بسبب تردي الخدمات ، والفساد والرشوة في محافظة واسط (76% ، 72%) على التوالي ، اما عدم الرضا بسبب تردي الوضع الامني فقد كانت النسبة الاعلى في مجتمع محافظة كركوك (47%) ، في حين تظهر محافظة ديالى اقل النسب لعدم الرضا بسبب تردي الخدمات والفساد والرشوة (33% و 40% على التوالي) كما اظهرت محافظة النجف اوطأ النسب بعدم الرضا بسبب تردي الوضع الامني ، ويبدو واضحا ان آراء جمهور المحافظات متأثرة بالوضع السياسي للمحافظة او بالاحداث الجارية بالمحافظة سواء تفجر الاوضاع الامنية المتكرر كما في كركوك او سوء الخدمات كما في واسط ومعاناة الناس فيها من غرق الاحياء وخسارة المحاصيل الزراعية بسبب الامطار في الشتاء الماضي.

شكل2- اسباب عدم رضا الناس في المحافظات المشمولة بالرصد

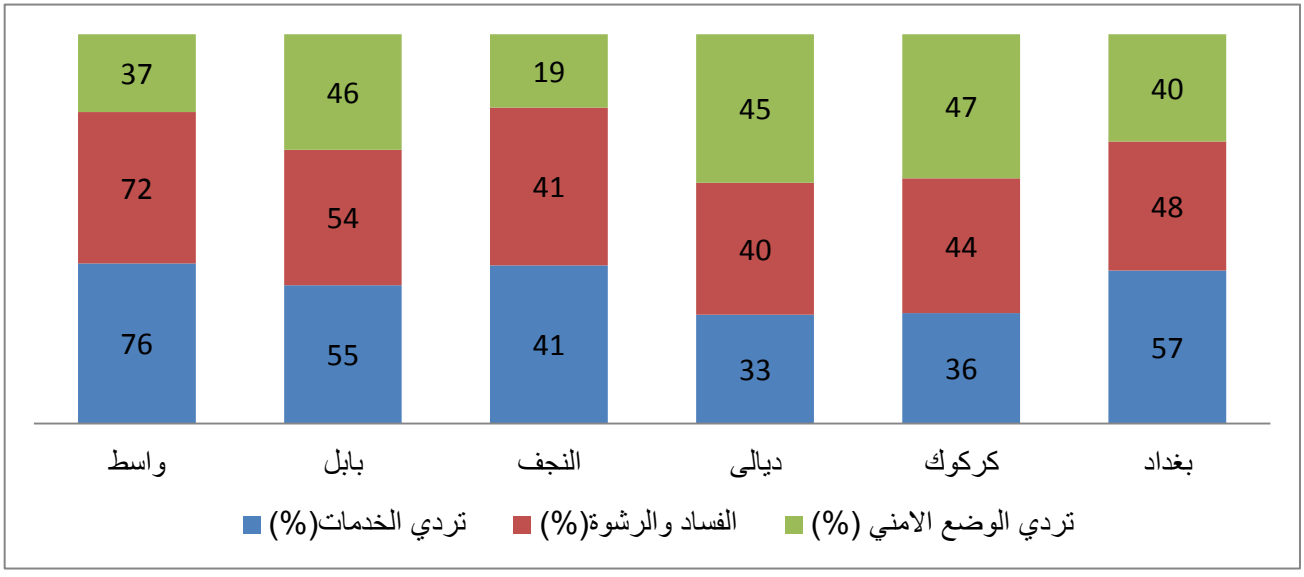

رابعا : وسائل التواصل وشفافية المجالس

راقب المرصد التحسن في وسائل التواصل مع جمهور المحافظات كواحدة من آليات الشفافية حيث يبين الجدول ادناه مدى التغير والتطور في وسائل التواصل للمحافظات المشمولة بعد سنة من مراقبتها من قبل منظمات المرصد.

جدول (١٦) وسائل تواصل مجالس المحافظات مع المواطنين

المحافظة	وسيلة اعلامية		صندوق شكاوى		موقع اليكتروني		حضور جلسات المجلس		يوم للقاءات رئيس-الجمهور	
	المخطط له في النظام الداخلي للمجالس	الفعلي	المخطط	الفعلي	المخطط	الفعلي	المخطط	الفعلي	المخطط	الفعلي
بغداد	اشارة (م (٦٣) اثناعشر) اصدارجريدة	لايوجد(٢٠١٢) توجد وقائع بغدادية٢٠١٣	لايوجد	موجود	اشارة (م(٦٣)ثامنا)	غير مفعل٢٠١٢ مفعل ٢٠١٣	م (٢٧) ثالثا	اعلام ومنظمات فقط	لايوجد	يوم محدد للقاء بالمواطنين
كركوك	لايوجد	لايوجد	لايوجد	موجود	لايوجد	يوجد (غير فعال)	م(٧٣) غير المواطنين	اعلام ومنظمات فقط	لايوجد	مفعل
واسط	اشارة م (٤٢)ثامنا (جريدة)	جريدة	لايوجد	موجود	لايوجد	يوجدمفعل	م(٤٨)في الجلسات العلنية	اعلام ومنظمات فقط	لايوجد	مفعل
بابل	م(٣٦) اصدار جريدة	لايوجد	لايوجد	موجود	لايوجد	يوجد (غير فعال) /٢٠١٢ فعال ٢٠١٣	لايوجد	اعلام ومنظمات فقط	لايوجد	مفعل
ديالى	لايوجد	قناة تلفزيونية	لايوجد	موجود	لايوجد	يوجد (غير فعال)٢٠١٢ فعال ٢٠١٣	ف(٧)م(٣٥)اشارة	اعلام ومنظمات فقط	لايوجد	غير مفعل
النجف	م (٤٠) تاسعا (جريدة الوقائع النجفية)	جريدة الوقائع النجفية	لايوجد	موجود مكتب شكاوى خارج	لايوجد	يوجد (مفعل)	م (١٦) في الجلسات العلنية	اعلام ومنظمات فقط	لايوجد	مفعل

حيث يتبين انه لم يطرأ تغير كبير على وسائل التواصل في مجالس المحافظات الست ولكن يمكن الاشارة الى بعض التحسن في تواصل البعض منها فعلى سبيل المثال قام مجلس محافظة بغداد بتفعيل موقعه الاليكتروني فضلا عن انشاء صفحة فيسبوك للتواصل الاجتماعي ، كما انه يصدر جريدة لنشر قرارات بأسم (الوقائع البغدادية) غيرانها ليست متاحة للمواطن ولكن بأمكان منظمات المجتمع المدني او الاعلام او الباحث ان يطلب اعدادها بكتاب رسمي ، كما يصدر عن المجلس جريدة بغدادنا لنشر اخبار ونشاطات المجلس وحكومة بغداد المحلية بنسختيها الورقية والاليكترونية على موقع المجلس ،(وقد ناقش المجلس في جلسته (١١) في ٢٠١٣/٩/٣٠ شراء قناة فضائية خاصة للمجلس ومن المتوقع ان هذا المقترح ربما سيكون من اكثر وسائل التواصل تفاعلا لما سيوفره من برامج يومية للاتصال المباشر مع المسؤولين في المجلس قد لايمكن توفيرها باللقاءات الحوارية المباشرة) . اما مجلس محافظة ديالى فقد قام بتفعيل الموقع الاليكتروني واستحداث بعض الابواب المهمة ومن المتوقع ان يصبح اكثر تطورا في الفترة القادمة ، كما قام مجلس محافظة بابل بتفعيل موقعه الاليكتروني الذي يوفر الكثير من المعلومات المهمة التي سنأتي على ذكرها لاحقا .

وقد يتصور البعض ان افضل سبل التواصل مع انجازات المجالس وتقييم ادائها فضلا عن الحصول على المعلومات هي المواقع الاليكترونية للمجالس التي يسعى المواطن من خلالها للحصول على مايصدر عن المجلس من قرارات في جلساته الرسمية وتوفير المعلومات الكاملة عن خطة مشاريع اعمار المحافظة وموازنة المحافظة التي يصادق عليها المجلس وهذا ماأفتقدته كافة المواقع او انها وفرته كعنوان دون تفعيل او اضافة معلومات ويبين الجدول ادناه عرضا لتلك المواقع وماتوفره من المعلومات للمواطن وللباحث وللراصد والاعلام كمؤشر على شفافية المجلس.

جدول (١٧) المواقع الاليكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي لمجالس المحافظات المشمولة بالرصد

المحافظة	المحتويات الرئيسية للموقع ومستوى فعاليتها	التواصل الاجتماعي الفعال
بغداد	رئاسة المجلس - (السيرة الذاتية-غير مفعل)، (أخبار رئيس المجلس-مفعل). نظام الشكاوى - مفعل هيئات ولجان المجلس-(نشاطات كل هيئة ولجنة – مفعل) جريدة بغدادنا- مفعل القرارات والتوصيات – غير مفعل وسائل التواصل الأجتماعي - مفعل	موقع فيس بوك
النجف الاشرف	بيانات المجلس - مفعل قرارات وتوصيات– غير مفعل الجريدة الرسمية– غير مفعل جلسات المجلس– غير مفعل اخبار ونشاطات– مفعل وسائل التواصل الاجتماعي– غير مفعل	فيسبوك لبعض لجان المجلس
واسط	النظام الداخلي – مفعل اخبار المجلس – مفعل الخطة الخمسية – مفعل لجان المجلس – (اللجنة ورئيس اللجنة ونائبها- مفعل) نظام الشكاوى – مفعل اعضاء المجلس – مفعل المجالس المحلية (اسم المجلس – مفعل) جريدة المجلس – مفعل وسائل التواصل الاجتماعي– مفعل مسودات القوانين– غير مفعل مقررات المجلس– مفعل	موقع فيس بوك

المحافظة	المحتويات الرئيسية للموقع ومستوى فعاليتها	التواصل الاجتماعي الفعال
بابل	اخبار النشاطات – مفعل اخبار اعمار – مفعل اخبار سياسية – غير مفعل (يعني نفس صفحة اخبار النشاطات) اخبار متفرقة – مفعل وسائل التواصل الاجتماعي – مفعل اعضاء المجلس – مفعل (اسم العضو والمنصب) لجان المجلس – مفعل (اسم اللجنة واعضاؤها) صفحة رئيس المجلس– غير مفعل (نفس صفحة اخبار النشاطات) نظام الشكاوى– مفعل	موقع فيس بوك موقع تويتر
كركوك	السيرة الذاتية لرئيس المجلس – مفعل السيرة الذاتية لنائب رئيس المجلس – مفعل اعضاء المجلس – مفعل لجان المجلس – مفعل نبذة عن المجلس – مفعل شؤون المجلس – غير مفعل: • قرارات المجلس • اجتماعات دورية • بيانات صحفية • مجالس الاقضية والنواحي شؤون كركوك – غير مفعل: • الرصد الاخباري • بحوث ودراسات • تقارير صحفية جولات وزيارات – غير مفعل	فيس بوك

المحافظة	المحتويات الرئيسية للموقع ومستوى فعاليتها	التواصل الاجتماعي الفعال
	التواصل الاجتماعي –مفعل	
ديالى	اخبار ونشاطات رئيس المجلس – مفعل اعضاء المجلس - غير مفعل قرارات وبيانات – مفعل جلسات الممجلس– مفعل لجان المجلس– مفعل شؤون المواطنين (شكاوى المواطنين) – مفعل زيارات – مفعل التواصل الاجتماعي – مفعل	فيس بوك

ان المتصفح لتلك المواقع يستنتج ابتداءا ان العناوين لاتدل على المحتوى في اغلب المواقع فعلى سبيل المثال موقع مجلس بغداد الذي يعرض عنوان (هيئات ولجان المجالس) يتوقع المتصفح انه سيحصل على اسماء تلك اللجان واختصاصاتها وتحديث مستمر لأنشطتها وفعالياتها خلال السنة الواحدة فضلا عن اجتماعاتها وقراراتها واسماء رئيسها واعضائها ووسائل الاتصال باللجنة او الهيئة ، غير ان حقيقة الامر ان هذا العنوان لايوفر الا وصف لمهام واختصاصات تلك اللجنة يماثل او يزيد قليلا عما موجود في النظام الداخلي للمجلس ، وهذا يمثل نقص واضح في شفافية المجلس وتوفيره للمعلومات . الا ان الموقع وفر نظاما لتقديم الشكوى عبر استمارة تحمل رقم وتاريخ وقد يساعد ذلك في متابعة الطلبات والكتب الرسمية والقضايا العاجلة ، وللمجلس ايضا صفحة فيسبوك فعالة لكنها لاتتواصل مع الجمهور ولاتجيب عن تعليقاتهم وقد حاول المرصد التواصل عبرها ولم نحصل على استجابة بعكس موقع الفيسبوك الخاص بأمانة بغداد فهو يجري الحوارات مع المواطنين ويتلقى منهم الشكاوى .

اما موقع مجلس النجف وكركوك فيفتقران للكثير من المعلومات والابواب ففي الوقت الذي ابواب موقع النجف غير مفعلة ماعدا باب اخبار ونشاطات المجلس الذي يحضى بالتحديث المستمر فأن موقع كركوك له اربعة ابواب رئيسية هي (الرئيسية ، شؤون المجلس ،شؤون كركوك، شؤون مهمة) الا انه لم يفعل سوى (الرئيسية) التي تهتم بعرض هيكلية المجلس من الرئاسة والاعضاء ورئاسات اللجان واسماء اللجان وهذا غير متوقع من مجلس كركوك الذي استمر عمله منذ عام 2005 ، فيما يمتاز موقعي مجلس بابل وواسط باحتوائها على الابواب المفعلة والمعلومات الخاصة باللجان واعمالها واعضائها والنظام الداخلي الا انه تبقى جلسات المجلس والقرارات والتعليمات والقوانين وخطة وموازنة المجلس غير متاحة ، اما ماعرضه مجلس واسط من خطة خمسية للمحافظة فهي خطة غير معتمدة من وزارة المالية ولايمكن الاعتماد عليها في تقييم اولويات المجلس السنوية وتوجهاته في خدمة المحافظة وحجم التخصيصات التي اقرها وكيفية توزيعها ، وقد سبق ان اشرنا الى موقع مجلس ديالى الذي مازال حديث الانشاء ونتوقع ان يتطور في الفترة المقبلة .

خلاصة القول ان جرأة المجالس في التواصل مع المواطن والحوار معه والاجابه على اسئلته وقبول رأيه ومقترحاته كل ذلك ماهو الا في صالح تلك المجالس لتقديم اداء افضل وليس لأبراز الاخطاء والعيوب وعليه فأن تظافر جهود المجالس مع المنظمات والاعلام والمواطنين عامة هي الوصفة الصحية لعلاقة شفافة مستدامة مع الجمهور.

التوصيات :

بناءا على ماتقدم واستكمالا لتوصيات التقرير الاول ، يوصي المرصد بالآتي:-

1- وضع الضوابط و آليات العمل التي تضمن ديمومة تقديم الخدمات وانجاز المشاريع في المحافظات في الفترة ماقبل وبعد انتخابات مجالس المحافظات وتمنع تعطيل المجالس غير الرسمي كما حصل في الأنتخابات الاخيرة ، اما بأضافتها الى تعديلات على النظام الداخلي او على قانون المحافظات.
2- ان تحدد وزارة التخطيط بالتنسيق والتشاور مع المحافظات اولويات خطة المشاريع سنويا قبل اعداد الموازنة وصرف مبالغها تبعا لحاجات المحافظة وطبيعة مشاريعها المنفذه في السنوات السابقة بما يضن استكمال البنى التحتية والانطلاق في مشاريع الاعمار قدما نحو التنمية والاستغلال الامثل للموارد في المحافظات
3- نؤكد على ماجاء في تقرير خطة التنمية الوطنية (2013-2017) من العمل على انجاز نظام لمتابعه ورصد الخطة وسيتم دعوة المحافظات كافة في بداية شهر تشرين الثاني للورش الخاصة بتطبيق نظام متابعه ورصد الأهداف الخاصة بالمحافظات و الواردة بالخطة . وعلى المحافظات الاستفادة من فرصة الحوار المشترك حول متابعة تنفيذ الخطة وبيان المعوقات والمشاكل من اجل العمل سوية (المحافظات والوزارات المعنية) على تذليلها
4- مازالت وسائل التواصل الجماهيري الفعالة غير متوفرة في المجالس بما يؤمن توفير المعلومات التي تمكن المواطن من اداء دوره في المساءلة والمحاسبة كما سبق ان ادى دوره في التصويت للمرشحين في الانتخابات وايصالهم الى مواقعهم ، وعليه يوصي المرصد بتفعيل وسائل التواصل المباشرة بالمواطنين فضلا عن وسائل اتاحة المعلومات من خلال الاعلان ونشر التقارير والبيانات في المواقع الاليكترونية او وسائل الاعلام الخاصة بالمجلس (قناة فضائية ، اذاعة ، صحف)
5- نكرر التوصية بضرورة اعادة النظر بالانظمة الداخلية للمجالس والعمل على توحيدها ، وعلى الرغم من ان مجلس بغداد شرع في تشكيل لجنة لأعادة النظر بالنظام الداخلي الا اننا نؤكد على ان ذلك يجب الايكون بمعزل عن المجالس الاخرى وقد تكون هذه المهمة من اولويات الهيئة العليا للتنسيق بين المحافظات التي تم اقتراحها في التعديل الثاني لقانون المحافظات
6- من اجل تعزيز الشفافية وتحقيق التشاركية المجتمعية في صنع القرار نوصي باشراك المراصد ومنظمات المجتمع المدني الرقابية ودعوتهم لمناقشة بعض القرارات الحساسة او الآليات المقترحة لتنفيذها خاصة فيما يتعلق بأنتقال الصلاحيات من الوزارات المركزية الى المحافظات مثل (البطاقة التموينية ،شبكة الحماية الاجتماعية ، الخدمات الصحية والتربوية وغيرها) وطلب تعاونهم من خلال تنفيذ استطلاعات الرأي حول القرارات المتفق عليها قبل اتخاذها لما في ذلك من اهمية في تطوير الاداء
7- نوصي بتفعيل المادة 2-ثانيا من قانون المحافظات التي تقر رقابة مجلس النواب على اداء مجالس المحافظات من خلال مراقبة تخطيط المجلس لأولويات المحافظة ومصادقته على التخصيصات المالية للقطاعات المختلفة والدور الرقابي للمجالس على تنفيذ مشاريع تنمية الاقاليم واصدار تقارير دورية يتم عرضها في جلسات مجلس النواب العلنية ومساءلة رؤساء المجالس واستجوابهم خاصة في مجال ضعف استخدام الصلاحيات التي منحت للمجلس عبر القانون.

المصادر:

1- تقرير رصد اداء مجالس المحافظات (التقرير الاول) 2012
http://miqcouncil.org/PageViewer.aspx?id=7
2- تقرير خطة التنمية الوطنية 2013-2017
3- حديث العضو (صباح التميمي) عن توزيع اللجان
http://qanon302.net/news/news.php?action=view&id=25649
4- قانون التعديل الثاني لقانون المحافظات رقم (21) لسنة 2008
http://www.parliament.iq/LiveWebsites/Arabic/Container.aspx?LawID=223
5- محاضر جلسات المحافظات المشمولة بالرصد http://miqcouncil.org
6- نتائج استطلاع الرأي حول اداء مجالس المحافظات 2013
http://miqcouncil.org/PageViewer.aspx?id=53